الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٣**

الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بيكو (موناكو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد إيفو يوسيبوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد إيفو يوسيبوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو يوسيبوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يوسيبوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه لهذا المنصب الهام وأعرب عن ثقتي في قيادته. كما يسرني للغاية أن أخاطب هذه الجمعية للمرة الأولى بصفتي رئيس أحدث دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

تركز مناقشتنا في هذا العام على مسألة ذات أهمية قصوى لمستقبل كوكبنا – خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. غير أنني أود، قبل عرض آرائي بشأن هذه المسألة المحورية، أن أتشاطر معكم أفكاري حول فهم أوسع للاستدامة. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وضع مخطط عام للتنمية المستدامة دون التطرق إلى أحد شروطها الأساسية: السلام والأمن. فنحن، كمجتمع عالمي، لا نزال نشهد، عاما تلو الآخر، عددا هائلا من الأزمات الدولية المميتة والمطولة وتهديدات وصراعات جديدة وناشئة.

والكارثة الأمنية والإنسانية المستمرة في سوريا، بكل آثارها الرهيبة واحتمالات زعزعتها للاستقرار في المنطقة، تأتي بطبيعة الحال في صدارة تفكيرنا. ونحن نشعر بالحزن إزاء الخسارة الفادحة في الأرواح نتيجة هذا الصراع المستمر. ونشعر بالجزع والقلق بصفة خاصة إزاء النتائج والاستنتاجات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة بدمشق يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ (A/67/997). وكرواتيا تدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب على المجتمع الدولي ضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وإخضاع مرتكبي غيرها من الجرائم للمساءلة. وفي هذا الصدد، نرحب بإطار العمل لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية الذي اتفقت عليه الولايات المتحدة وروسيا في ١٤ أيلول/سبتمبر. ويجب أن تكون الأولوية الآن للعمل على تنفيذه الفوري والكامل، بدءا بعملية في مجلس الأمن وباتخاذ المجلس لقرار ذي صلة بأسرع ما يمكن.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في وقت كان العالم يخرج فيه من فترة شهدت أسوأ فظائع القرن العشرين. ولقد أنشئت المنظمة، في الواقع، لغرض محدد ألا وهو ضمان عدم وقوع هذه الأعمال الوحشية مرة أخرى. وبينما يمكننا أن نناقش فعالية الأمم المتحدة بوجه عام في ضمان السلم الدولي ونحن نفعل ذلك كثيرا، فإن من المهم أن نستفيد من الدروس المستخلصة من النجاحات السابقة وأخطاء الماضي على السواء. في ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على واحد من تلك النجاحات التي تحققت في الماضي. صادف شهر كانون الثاني/يناير هذا العام الذكرى الخامسة عشرة لنهاية ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كرواتيا. وهي تعتبر إحدى عمليات حفظ السلام الأكثر نجاحا في تاريخ الأمم المتحدة. وقد كانت البعثة قادرة على إعادة تأكيد استقلال وسيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية، بشكل سلمي، ومهدت الطريق لتطبيع العلاقات والتعاون في المنطقة.

على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، قطعت كرواتيا شوطا طويلا وشاقا من كونها دولة مضيفة لعدد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أراضيها إلى مساهم في قوات حفظ السلام. إننا عازمون اليوم، على مواصلة مشاركتنا في العديد من عمليات حفظ السلام الحالية وعمليات دعم السلام والبعثات في جميع أنحاء العالم. كما يصادف هذا العام أيضا، الذكرى العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن المعروف بشكل جيد أن كرواتيا قد دعت منذ البداية إلى إنشاء هذه المحكمة.

أيدنا بكل إخلاص التصميم القوي للمجتمع الدولي للقيام أخيرا، بوضع حد نهائي، لثقافة الإفلات من العقاب التي صاحبت مدة طويلة الحروب والنزاعات المسلحة. إن إنشاء المحاكم الجنائية المخصصة غير مشهد العدالة الجنائية الدولية، ومهد الطريق لنظام جديد كليا، توجد المحكمة الجنائية الدولية على رأسه. ويمكن اعتبار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٩٨ كأحد أكثر المنجزات الحضارية أهمية خلال القرن الماضي وبداية عهد جديد من المساءلة. لذلك السبب، فإننا ندعو تلك الدول التي لم تقرر بعد اعتماد نظام روما الأساسي إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

إن تجربتنا تعلمنا بأن السلام غالبا ما يتحقق بعد دفع ثمن باهظ. وغالبا ما ينطوي حفظ السلام على التزام طويل الأجل وشامل من جانب المجتمع الدولي. وقد اعترفت الأمم المتحدة بتلك الحقيقة عند إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥. ويتمثل هدفها في توجيه الاهتمام والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في البلدان الخارجة من الصراع والاستمرار في ذلك. بدأ اهتمام كرواتيا ومشاركتها في بناء السلام منذ بعض الوقت، وتعززا جراء تجربتنا المريرة في التاريخ الحديث. منذ البدايات الأولى، شاركت كرواتيا بنشاط وساهمت في أعمال لجنة بناء السلام.

ركزنا في لجنة بناء السلام على ثلاثة مجالات مختلفة، لكن يعزز بعضها بعضا مثل تعزيز الأمن، وتحفيز الازدهارين الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، ساعدت كرواتيا كرئيسة حالية للجنة بناء السلام، وتمشيا مع خطة عمل لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٣، على عقد اجتماع مشترك للجنة والميثاق العالمي بشأن الموضوع المهم لقطاع الأعمال المسخر لبناء السلام، الذي عقد في حزيران/يونيه. وفي وقت سابق اليوم، عقدت كرواتيا، بوصفها رئيسة للجنة بناء السلام، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اجتماعا وزاريا رفيع المستوى بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في مجال بناء السلام. وقد شدد الاجتماع على الدور الحاسم للمرأة في عمليات بناء السلام، وحقيقة أن تمكين المرأة في المجال الاقتصادي، أمر ضروري لتحقيق حقوق المرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا.

من وجهة نظرنا، يتعين أن يسير التقدم في مجالات الأمن والتنمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان جنبا إلى جنب. ونود أن نشدد بشكل خاص على الأهمية الحاسمة لسيادة القانون في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وبالتالي، في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

إن كرواتيا تواصل من جانبها، سلوك طريق تعزيز نظام ديمقراطي يتسم بالانفتاح والتعددية باعتباره أفضل ضمان لحماية حقوق الإنسان لمواطنيها. ونعتقد بأن ثمة حاجة إلى اعتماد الديمقراطية بطريقة شاملة. إن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وسيادة القانون والحكم الرشيد ومكافحة الفساد متأصلة في القيم الديمقراطية. والديمقراطية لا تتعلق فقط بالحقوق المدنية والسياسية؛ وتركيزها ليس فقط على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ولكن أيضا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وستواصل كرواتيا السعي ليتم التمسك بمعايير حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إننا نؤيد بشكل خاص إلغاء عقوبة الإعدام، وتنفيذ السياسات المناهضة للتمييز، والحماية الفعالة والكاملة لحقوق الطفل وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولن ندخر أيضا جهدا في رفع مستوى الوعي بشأن أهمية دعم وتحسين حقوق المرأة والأقليات. تدعم كرواتيا تماما الدور المحوري للأمم المتحدة وآلياتها الخاصة بحقوق الإنسان، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان. لهذا السبب، قدمت كرواتيا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩، وتظل ملتزمة بالإسهام على نحو نشط وأساسي في الأنشطة والجهود البالغة الأهمية التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة تلك.

في مجال الأمن، فإننا نعتبر منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الانتشار للأطراف الفاعلة من غير الدول، أولوية للأمن العالمي. وتعتقد كرواتيا بأن عدم الانتشار الناجح لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مزيج من العمل الدؤوب على المستوى الوطني والتعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الانضمام إلى معاهدات عدم الانتشار المتعددة الأطراف، فضلا عن المشاركة في المبادرات غير الرسمية لعدم الانتشار، جزء لا يتجزأ من جهود عدم الانتشار. إن الأحداث الأخيرة التي جرت في سوريا هي تذكير وتحذير مروعان بأهمية الامتثال العالمي لجميع الاتفاقات الدولية بشأن عدم الانتشار.

إن كرواتيا قلقة أيضا للغاية جراء مسألة الانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط. ونحن نعتقد بأن تلك الأسلحة تشكل خطرا كبيرا على استقرار وأمن العديد من المناطق الضعيفة والهشة في جميع أنحاء العالم. ومما يشكل علامة فارقة في ذلك المجال، الانتهاء بنجاح وفتح باب التوقيع على المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، وهي

وثيقة صيغت بشكل فريد وتنص على قواعد ومعايير لتجارة الأسلحة التقليدية. وتود كرواتيا، بوصفها دولة موقعة أصلية، ضم صوتها لأولئك الذين يطلبون الانضمام بشكل عاجل إلى المعاهدة ودخولها حيز النفاذ بشكل سريع على المستوى العالمي.

إننا نشهد في أيامنا هذه، وقوع خسائر فادحة جراء النزاعات المسلحة والحروب الدائرة في جميع أنحاء العالم. وفي أي أزمة إنسانية، فإن المدنيين هم الذين يدفعون ثمنا باهظا للصراع، ولا سيما النساء والأطفال. إننا نثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية الأخرى لمساعدة المدنيين، ونسهم فيها بقدر ما نستطيع.

بما أننا كنا من متلقي المعونة، فقد تعلمنا بأن العلاقة بين المانحين والمتلقين لن تكون فعالة ولا كفؤة إلا إذا استندت إلى الشراكة المتكافئة والاحترام والتفاهم المتبادلين. إن التعاون من أجل التنمية هي عملية متعددة المستويات يمكن لجميع الأطراف تعلمها وتنميتها. وستواصل كرواتيا تركيز أنشطتها كجهة مانحة على مراعاة المنظور الجنساني والمسائل التي تراعي الأطفال، وصحة الأم ومنع وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وكذلك على تعزيز تعليم الفتيات.

ونحن نمهد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سنستمر كمجتمع عالمي، في مواجهة العديد من التحديات، التي أشرت لبعضها للتو. وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) لنا توجيهات هامة فيما يتعلق بوضع الأهداف والهيكل المتعدد الأطراف اللازم لتنفيذه. ومن هذا المنطلق، نود أن نعرب عن ارتياحنا لإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي نأمل أن يشكل نقطة انطلاق في إنشاء بنية مؤسسية معززة للتنمية المستدامة.

إن العلماء يحذروننا من أننا سنكون بحاجة إلى كوكبين لمواكبة النمو القائم على الاستهلاك، الضروري للحفاظ على نمونا السكاني الذي لم يسبق له مثيل. وبينما نتفق بشأن وجود حاجة إلى نقلة تحولية في اتجاه تحقيق تنمية أكثر استدامة، يظل السؤال متعلقا بكيفية تحقيق ذلك التحول. المعرفة هي السبيل لتحقيق ذلك. إن الربط بين العلم والسياسات، الذي غالبا ما يجري تسليط الضوء عليه في التحضير لمؤتمر ريو+٢٠. ودمجه في رؤية ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦ /٢٨٨)، هو بمثابة حلقة الوصل الحاسمة لتلك الحلول المبتكرة.

لتحقيق مستقبل مستدام، فإننا بحاجة إلى قاعدة متفق عليها من المؤسسات القوية والتضامن والعدالة والتنمية الاجتماعية، مع نهج أكثر استهدافا للفئات المهمشة، بما في ذلك تمكين المرأة، فضلا عن الاحترام الشديد للبيئة والابتكار وتحقيق النمو.

وكرواتيا ترحب بالرؤية التي تحظى بقبول واسع بالفعل والتي تعتبر التعليم أحد دعامات البناء الأساسية في أي مجتمع إلى جانب أنه محرك هام للتنمية. وأعتز بأنني أمثل بلداً من بين الدول الراعية للمبادرة الأولى للتعليم العالمي, وتلتزم كرواتيا التزاماً كاملاً بدعم تلك المبادرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو الآخرين للانضمام إلى جهودنا من أجل تحقيق أهداف المبادرة.

في ١ تموز/يوليه، أي قبل شهرين ونصف الشهر تحديداً، أصبحت كرواتيا العضو الثامن والعشرين في الاتحاد الأوروبي. ومن الأسباب الرئيسية التي سعى بلدي جاهداً لكي يصبح عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي ضمان مستقبل آمن وديمقراطي ومستقر لأنفسنا وللأجيال القادمة. وكرواتيا تؤمن إيماناً قوياً أن توسيع الاتحاد الأوروبي كان من أنجح سياسات تلك المنظمة وأكثرها إنتاجية. ولذلك، نرى أن المشروع الأوروبي لا يمكن، ولا ينبغي له، أن يتوقف عند حدودنا. ونؤمن بشدة بالأهمية الاستراتيجية لسياسة توسيع الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تستمر فيما يتعلق بجميع بلدان غرب

البلقان – على أساس معطيات كل حالة على حدة – فذلك هو الخيار الأمثل للاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. وندعم جميع البلدان في منطقتنا في مساعيها بقوة، ونعتقد أن جهودها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في المستقبل سوف تكلل بالنجاح.

ومن المهم أن ندرك أن المصالحة والتعاون أصبحا معياراً جديداً للسياسات الإقليمية، وفي هذا الصدد، نرحب بتعاون أوثق بين جميع بلدان جنوب شرق أوروبا، ثنائياً وفي إطار المنظمات والمبادرات الإقليمية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة. نحن نؤمن بأن هناك حاجة إلى إصلاح حقيقي لهياكل الأمم المتحدة وآلياتها الحالية، كيما تحقق المنظمة أهدافها الطموحة وتعزز قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة.

والمجال الأول هو إصلاح مجلس الأمن. وكرواتيا تشيد بالتزام الدول الأعضاء بالعملية التفاوضية الجارية وترى أنه ينبغي أن يكون هناك تفاهم أوسع بشأن الاستدامة في هذا السياق أيضاً. غير أن أي إصلاح للمجلس يجب ألا يؤثر سلباً على قدرته على أداء واجباته الأساسية والوفاء بمسؤولياته الرئيسية. وتوسيع المجلس يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاح أساليب عمله، في حين أن استمرار تمتع الاعضاء الخمسة الدائمين بسلطة حق النقض ما زال يثير العديد من الأسئلة. ولذلك، يجب أن يكون الإصلاح شاملاً. وترى كرواتيا أن أي توسيع في العضوية ينبغي أن يشمل الفئتين الدائمة وغير الدائمة، مع تخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية. وهذا يعكس واقع العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين بشكل أنسب.

وكعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نعتزم مواصلة الدعوة إلى دور أقوى وأكثر فعالية لتلك الهيئة الرئيسية في جهودها للبحث عن حلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في عصرنا. وينبغي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إيجاد سبل للعمل معاً لدعم المداولات بشأن التنمية المستدامة، تلك المسألة المعقدة. وفي إطار ولايتها الواسعة والشاملة، لا تزال الجمعية العامة هي النقطة المركزية لكل مناقشاتنا. وترحب كرواتيا بالتركيز في مناقشة هذا العام على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أخيراً، أود أن أؤكد أننا جميعاً ندرك التحديات العالمية التي نواجهها اليوم. وكمجتمع عالمي، وبحثاً عن حلول مستدامة، فقد قطعنا على أنفسنا التزامات قوية في مؤتمر ريو+٢٠ المعقود في العام الماضي، وسنحتاج إلى التزامات جديدة ونحن نمضي قدماً في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. ولتحقيق كل ذلك، نحتاج إلى تقوية الشراكات القديمة وإقامة أخرى جديدة، سواء فيما بين الحكومات وبين الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وفي هذا الصدد، نرى أن الأمم المتحدة ومؤسساتها توفر أفضل فرصة للمساعدة على تحقيق تلك التوقعات. وكدول أعضاء، علينا أن نحقق أقصى استفادة من كل ما يمكنها تقديمه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو يوسيبوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كريستوفر ج. لويك، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطحب السيد ج. لويك، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كريستوفر ج. لويك، رئيس جمهورية جزر مارشال، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس لويك (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أنقل إلى الجمعية التحيات الحارة ''يوكوي'' من حكومة وشعب جمهورية جزر مارشال.

في أيلول/سبتمبر من كل عام، يعتلي قادة العالم منبر الجمعية العامة للتعبير عن شواغلنا المشتركة. ولكن يعتريني القلق لأن هذه الطقوس الشاعرية عادة ما تخفي مشكلة الإرادة السياسية. وفي كانون الثاني/يناير، حدد الأمين العام للقادة أولويتين سياسيتين رئيسيتين: مواجهة مخاطر تغير المناخ وانعدام الأمن بشكل متزايد داخل سوريا. ومع حلول فصل الخريف، بات من الجلي أن تلك الجهود لم ترق إلى مستوى التوقعات.

وهذا العام، عبر قادة منتدى جزر المحيط الهادئ عن بالغ قلقهم إزاء استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية، وطالبوا أعضاء مجلس الأمن بالتحلي بالريادة من أجل وضع حد لذلك التهديد. ولئن كنت أشعر بالتفاؤل بشأن التطورات الدبلوماسية الأخيرة، فإن الصوت الدولي المشترك ربما كان خافتاً للغاية، وربما جاء متأخراً جداً حتى أنه لم يستطع منع ما كان ينبغي منعه بالفعل. وهذا مثال واحد من قائمة تزداد طولاً بالتكلفة البشرية المأساوية المترتبة على التقاعس عن العمل. فكم عدد الأخطاء الأخرى التي سيرتكبها العالم في قاعات المؤتمرات البعيدة؟ وإلى متى سنظل نغض الطرف عن الوقائع وعن العناوين الرئيسية؟

ودول منطقة المحيط الهادئ تكرس نفسها الآن لتغيير تلك الوتيرة. وفي هذا الشهر، اعتمد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ إعلان ماجورو للريادة في مجال تغير المناخ.

وعلى الرغم من أن العديد من دولنا صغيرة، فإن المسؤولية المشتركة إزاء اتخاذ الإجراءات تقع على عاتق جميع الحكومات والأشخاص، بغض النظر عن التفاوت بيننا.

ولا تزال جزر مارشال تسير على المسار الصحيح المؤدي إلى تعميم الطاقة الشمسية في كامل جزرنا الخارجية. وهو هدف نعمل على تحقيقه عبر المساعدات من صندوق الجماعة المعنية ببيئة المحيط الهادئ التابع لليابان، والاتحاد الأوروبي، وتايوان وإيطاليا وفرنسا والشركاء المانحين الآخرين. وتواصل المنطقة بأسرها أيضا تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بدرجة كبيرة عبر مبادرة الطاقة الجديدة في منطقة المحيط الهادئ. والرسالة الموجهة إلى شركائنا من أكبر المساهمين في تلك الانبعاثات واضحة: إذا كان بوسعنا أن نخفض هذه الانبعاثات، فإنه بوسعهم فعل الشيئ نفسه. وتغير المناخ خطر يقتضي التصدي له الملكية السياسية المباشرة. وقد حان الوقت ليقف القادة السياسيين الآخرين إلى جانب منطقة المحيط الهادئ وإظهار الحنكة السياسية التي تشتد الحاجة إليها. ولم يسفر تكرار شعارات التفاوض نفسها عن إحراز أي تقدم في أي من أنحاء العالم. وقد حان الوقت لإيجاد حلول جديدة. وأحث زملائي القادة بقوة على المشاركة بصورة مباشرة في مؤتمر قمة المناخ الذي دعا الأمين العام إلى عقده في السنة المقبلة. فلم نكن على هذا القدر من الحاجة الماسة إلى الحنكة السياسية مثلما نحن بحاجة إليها اليوم.

ولا تزال الجهود المبذولة على الصعيد العالمي في مجال تغير المناخ قاصرة عن تحقيق الهدف المنشود، في حين أن الدول الجزرية المنخفضة – مثل بلدي – قد تحملت بالفعل التكلفة الأولية لما يصبح بسرعة أزمة عالمية. وعليه، فإنه يجب أن يواصل العالم البناء من أجل مواجهة المخاطر في المستقبل. ونحن لا نزال كما هو الحال في أغلب الأحيان، نهيئ السبل لذلك استنادا إلى الظروف الحالية. إن مستوى سطح البحار

هو الذي يواصل الارتفاع، وليست الجزر هي التي تغرق. ولن أتنازل عن شبر واحد من تراب بلدي أو أتخلى عن أمتي. ولن يهدأ لي بال إلى أن يعقد زملائي قادة العالم العزم على العمل، لا أنه ملائم اقتصاديا فحسب، وإنما بدافع الشعور بالمسؤولية المشتركة من قبل الجميع بمواصلة الكفاح من أجل تحقيق الزخم الصعودي المطلوب.

وإرثنا في منطقة المحيط الهادئ ليس بحجم الدول الجزرية الصغيرة، بل يرقي إلى مقام الأمم الكبيرة في المنطقة. فنحن بمثابة القيمين على مورد عالمي بحق: وهو محيطاتنا ومصائد أسماكنا. وحتى النظرة العابرة على الخريطة تكشف عن عالم أزرق عميق وشاسع. وليس العلماء فحسب، بل إن مجتمعاتنا المحلية نفسها تلحظ تغيرا في مياهنا. ولا تقتصر الآثار المحلية والعالمية للمحيطات على جميع المناطق فحسب، بل تلحق الضرر بالأمن الغذائي العالمي بكامله. وأؤيد الزعماء الآخرين في منطقة المحيط الهادئ في الحث على التعامل مع المحيطات بوصفها أحد أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا تزال منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك الدول الأطراف في اتفاق ناورو، تواصل قيادة العالم فيما يتعلق بتغيير ممارسات صيد الأسماك. ونحن لا نكتفي بقيادة العالم نحو تشجيع التنمية المستدامة لمصائد الأسماك فحسب، بل نعمل في الوقت نفسه على تعزيز النمو الاقتصادي على المستوى الوطني أيضا. وربما لا تتفوق علينا أي منطقة أخرى في العالم من ناحية كوننا مثالا يحتذى في العمل في مجال التنمية المستدامة. لكن وعلى الرغم من كل مشاعر التعاطف التي أعرب عنها في الجلسات العامة للجمعية العامة، فضلا عن الشعور بالمسؤولية الدولية المشتركة إزاء منطقتنا، فإن الالتزامات القانونية الدولية القائمة لحماية مصائد الأسماك، غالبا ما تكون ضحية لتحقيق المصالح التجارية لشركائنا في الأجل القصير. ونحن الزعماء في منطقة المحيط الهادئ نتعهد بعدم التضحية بمواردنا أو بتحقيق النمو الاقتصادي أو سبل معيشتنا من أجل تحقيق عائدات سريعة. ذلك أن أجيال المستقبل في منطقتنا ليست معروضة للبيع. والتهديد بفرض الجزاءات التي تلحق الضرر بمصائد الأسماك في بلداننا من قبل الأمم البعيدة المعنية بصيد الأسماك – بغية معاقبتنا على الجهود التي نبذلها للحفاظ على مواردنا الإقليمية – لن يساعد الجهود التي نبذلها في مجال التنمية الإقليمية، ولا يساعد في كفالة الأمن الغذائي الدولي.

ويتيح الاجتماع الدولي بشأن الدول الجزرية الصغيرة والشركاء الإنمائيين المقرر عقده في ساموا العام المقبل، لشركائنا السياسيين فرصة للإمعان التفكير في المسائل المطروحة من قبيل: هل بلغت حاجة العالم إلى المعادن النادرة الكامنة تحت أمواج بحارنا، وهل بلغ الطلب على مواردنا السمكية الهائلة حدا يسلبنا الحق في تحقيق التنمية الاقتصادية أو مواصلة جهود الحفاظ على مواردنا؟ لعل الوقت قد حان لأن يقدم زعماء الدول الجزرية رؤية دولنا الجزرية للشراكة والتعاون بناء على ذلك. ولا يمكننا إحراز التقدم استنادا إلى الإرادة السياسية وحدها. وفي هذا الصدد، فقد أجرى زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ حوارا متبادلا رائدا من أجل تعزيز فعالية شراكات الأمم المتحدة في منطقتنا وتحسين أدائها. وليست هذه مجرد عبارات معزولة. بل إن الأمم المتحدة تضطلع بالفعل – إلى جانب شركائنا الثنائيين – بدور قيّم في جزر مارشال من أجل معالجة الآثار الناجمة عن موجة جفاف جراء تغير المناخ وحالات طوارئ أخرى ناجمة عن الفيضانات الساحلية.

ولكن يجب علينا ألا ننتظر حدوث الكوارث. وفي جميع الجهود المبذولة في قطاعاتنا الإنمائية والبيئية الأساسية، فإن الباب مفتوح أمام زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومواردنا الإقليمية وشركائنا الثنائيين. ولن تسفر غالبا بيانات التعاطف التي تم الإدلاء بها في الجلسات العامة عن نتائج فعالة وملائمة

لاحتياجات البلدان الجزرية. ولا يزال أمام وجود الأمم المتحدة في بلداننا طريق طويل لكي يحقق فعلا توحيد الأداء، فضلا عن التصدي على نحو أفضل للتهديدات الملحة. وأشجع على إجراء مناقشة مباشرة بين الأمم المتحدة ومنطقتنا بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والفعالية داخل بلدان المنطقة. ويجب عدم استثناء أي شعب أو أمة من تلك الجهود.

وإذ تشرع الأمم المتحدة في عقد مناقشات جديدة فيما يتعلق بتهيئة السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن تحسين التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال يمثّل أولوية قصوى. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للإسهامات التي قدمتها تايوان في مساعدة بلدي في جهوده الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني.

وقد أدرك قادة منتدى جزر المحيط الهادئ – للمرة الأولى – دور الأمم المتحدة في الإذن بإجراء التجارب النووية أثناء الحرب الباردة. وهم يرحبون بالتوصيات الواردة في آخر تقرير للمقرر الخاص للأمم المتحدة (A/HRC/21/48/Add.1). ذلك أن إجراء التجارب النووية في جزر مارشال ليس مجرد حدث تاريخي، بل تركة دولية ستبقى معنا للعديد من الأجيال. وفي حين أن الجزء الأكبر من المسؤوليات التي لم يتم الوفاء بها ما زال يقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة تاريخيا – الولايات المتحدة الأمريكية – فإنه ليس بوسع الأمم المتحدة، بدورها، تجاهل دورها الخاص أثناء فترة الوصاية على بلدنا.

وشجعني تشجيعا قويا التزام الأمين العام بمعالجة الآثار الجارية للتجارب النووية في المحيط الهادئ، ونتطلع إلى اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد.

وتشعر حكومتي بالامتنان إذ تلاحظ أنه، مع الدعم الدولي القوي والتعاون عبر المضيق، فإن جمهورية الصين وتايوان قد زادتا من مشاركتهما الفعالة في الآليات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وسوف نواصل تشجيع التفاعل الإيجابي بين الجانبين على ضفتي مضيق تايوان في الساحة الدولية.

في كثير من الأحيان، وعلى الرغم من تطلعاتنا، نسعى جاهدين من أجل التحرك عدة بوصات في حين أن الضرورة تستلزم التحرك عدة أميال. ونود أن نبلغ الأمين العام أن إرادتنا السياسية على أهبة الاستعداد وأن أيدينا ممدودة من أجل إقامة شراكة دائمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد كريستوفر ج. لوياك، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالإسبانية): أنقل إلى هذه الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة التحيات الأخوية والودية لشعب غينيا الاستوائية. ونعرب أيضا عن رغبتنا القوية في تحقيق السلام والازدهار في جميع بلدان العالم في هذه الأوقات العصيبة، حيث يتعين على المجتمع الدولي

التعامل مع التحديات الرئيسية التي تعرقل تحقيق طموحات الشعوب من أجل الرفاه والسعادة.

كما أود أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد جون وليام آشي، وزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا، على انتخابه لرئاسة أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة. ونتمنى له كل الخير وكل النجاح في مهمته الصعبة، ونؤكد له دعمنا وتعاوننا. ونود أيضا أن نشكر سلفه، السيد فوك يريميتش، على العمل الممتاز الذي قام به والأسلوب الديناميي الذي ترأس به أعمال الجمعية العامة خلال دورتها السابقة.

بدأت هذه الدورة الثامنة والستين أعمالها على نحو مأساوي، وهو الهجوم الوحشي والإجرامي ضد الأبرياء في كينيا. لقد كان هجوما على سوبرماركت، مجمع تجاري، مكان تجمع سلمي للناس، وهو ما يعكس مدى إجرام مرتكبيه. تدين غينيا الاستوائية بشدة هذا الهجوم الشنيع ضد حرية وكرامة الشعب الكيني والذي يعوق أيضا تنميته الوطنية وينتهك حرياته. وأود أن أنقل تعازينا إلى حكومة كينيا وأسر الضحايا وشعورنا بالتضامن معهم. كما ندعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير مشددة ضد ذلك النوع من الجرائم.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد أصبح أكثر إدراكا لأهمية السلام، فإننا، للأسف، لا نزال نرى أن الأمم المتحدة لم تحقق بعد أهدافها الرئيسية، وهي عالم متقدم النمو يسوده السلام، عالم يكفل كرامة ورفاه جميع الشعوب فيه. وبالتالي فإن السلام، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت على مدى السنوات ال ٦٨ الماضية، لا يزال حتى الآن حلما لم يتحقق في أجزاء عديدة من العالم. ولا نرى المساواة في السيادة بين الدول إلا في إعلانات المبادئ. و لم تحقق بعد معظم الدول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجري تقويض مبادئ التعاون من أجل المنفعة المتبادلة في العلاقات الدولية.

في الوقت نفسه، وبالإضافة إلى هذه الحالة المثيرة للقلق، نشهد زيادة في الكوارث الطبيعية والحروب والإرهاب وأعمال العنف، التي تودي بأرواح البشر وترغم مجموعات كبيرة من السكان على ترك ديارهم. ويخيم الجوع على ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم، ولا يزال هناك العديد من الأمراض المتوطنة الرئيسية التي تسبب الوفيات في أقل البلدان نموا، والتي تؤثر بصفة خاصة على أكثر شرائح المجتمع ضعفا.

وفي ضوء هذه الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية الصعبة في جميع أنحاء العالم، تود غينيا الاستوائية أن تعترف بالجهود التي يبذلها الأمين العام للحفاظ على المبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة والسعي إلى تحقيق الأهداف الواردة فيه. غير أن النزعة الأيديولوجية التي يصعب فهمها في العلاقات بين الدول تخلق تقريبا نوعا من الحرب الباردة بين أولئك الذين يدعون أنهم السلطات الأخلاقية والأغلبية التي تريد حرية العمل لتقرر مستقبل شعوبها.

أمّا بالنسبة إلى جمهورية غينيا الاستوائية، فإن المسائل المتعلقة بسلام الدول وأمنها ينبغي أن توليها الأمم المتحدة الأولوية الكاملة وتنظر فيها، لأنه بدون السلام، لا يمكن تحقيق التنمية، وبدون التنمية سيكون من الصعوبة بمكان كفالة كرامة البشر وسلامتهم وحريتهم. لهذا السبب، نحن نؤيد بقوة مبدأ التسوية السلمية للصراعات عن طريق التفاوض والوساطة والتحكيم. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد وننوّه بالجهود التي بذلها السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، لترؤس الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت في نيسان/أبريل من هذا العام بشأن الحل السلمي للنزاعات في أفريقيا.

إن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في غينيا الاستوائية إيجابية ومشجعة، لأن بلدنا يتمتع بالسلام والاستقرار المثمرَين وبالتنمية السياسية الملائمة، وهو يعمل

على توطيد ديمقراطية وطنية حقيقية. كل ذلك قد سمح لنا القيام بأعمال البنية التحتية الهامة، وتمكين الشعب من المشاركة المباشرة في نمو البلد عموما. وتُجري الحكومة، إلى جانب كل المؤسسات السياسية، إصلاحات سياسية كبرى، بفضل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الميثاق السياسي الوطني الملزم، الذي وقّعت عليه المجموعات السياسية كافة في البلد، والذي يضع معايير السلوك السياسي لجميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم في إدارة الشؤون العامة. ولحسن الطالع أن شعب غينيا الاستوائية على علم بالتغيرات التي حدثت في المجالات التي تفيده، وهو يعترف بها ويدعمها.

وعلى الصعيد الدولي، نشعر بقلق بالغ إزاء الآثار السلبية لما يسمى بالتدخل الإنساني من جانب الأمم المتحدة، وهو التدخل الذي، أبعد ما يكون عن كفالة حقوق الإنسان ورفاه الشعوب المتضررة، يركّز تركيزا أكبر على فرض النظم السياسية والديمقراطية بناء على مصالح غير معترف بها. ويحصل هذا التدخل في تجاهل تام للمبادئ المقدسة المتعلقة بالسيادة الوطنية وكرامة الشعوب. والديمقراطية هي في الواقع التعبير النهائي عن القانون الطبيعي؛ كما وأنها فعل يبيّن رغبة الشعوب في ممارسة السيادة. ونحن لم نر أي بلد في العالم يتقبل الديمقراطية عندما تفرض عليه. فلماذا أصبحت الآن ذريعة للتدخل بالقوة في الصراعات داخل البلدان المتمتعة بالحكم الذاتي؟ إن ذلك يمثل استفزازا لشعوبنا، التي تتعرض للخديعة باسم الديمقراطية، بينما يجري تجاهل السمات الأساسية للاستقلال والسيادة الوطنية، والتسبب بإثارة الاضطرابات المدنية التي تؤدي إلى فقدان الحياة والانقسام الاجتماعي وتدمير الهياكل الأساسية، التي تصعب إعادة بنائها. لذلك، نرى أن كل شيء يتم بسهولة تعزى إلى الأنشطة الاستعمارية الجديدة لبعض الأطراف التي ترغب في استعادة الموارد التي خصصتها الطبيعة لبلداننا.

وتدرك غينيا الاستوائية أن الأمن والتنمية متكاملان على نحو أساسي وهي تسلّم بذلك، ونحن نؤكد أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة معا بشكل جوهري. لهذا السبب، نختلف مع القول إن التدمير العشوائي يمكن التخطيط له ومن ثم إعادة الإعمار والمصالحة على حساب الآخرين. إزاء هذا الاعتقاد، وإزاء هذه الخطط الخفية والمعقدة، يسرني أن أعلن أمام هذا المنتدى العالمي أن غينيا الاستوائية وحكومتها على استعداد لاستضافة الدورة المقبلة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وذلك في الموعد المناسب الذي تتفق عليه الأطراف.

وثمة إجراءات غير منسقة يتم تنفيذها اليوم، مثل الاجراءات التي ذكرتها، وهي تعمل على تفاقم انعدام الأمن العالمي، في حين تقف الأمم المتحدة – التي يتعرض دورها كحكم وطرف توفيقي للانتهاك علنا من جانب مصالح خاصة – عاجزة أمامها. فلنكن صادقين مع أنفسنا لأن الديمقراطية، كنظام عادل ومنصف، ينبغي أن تسود في جميع الأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، محور المجتمع الدولي، التي تطمح إلى تحقيق السلام والنظام والتنمية. لذلك، ليس لدينا بديل سوى إصلاح هذه الأجهزة، لا سيما مجلس الأمن، بغية جعلها أكثر ديمقراطية، حتى يتسنى لها أن تحمي مصالح كل دولة دون تحيز.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن مستوى البنية التحتية الأساسية التي تم إنشاؤها وانتهاج سياسة النهوض بالمؤسسات الاجتماعية في غينيا الاستوائية أسفرا عن انخفاض عدد حالات الإصابة بالملاريا واعتلال الأمهات ووفاتهن؛ وانخفاض معدلات الأمية؛ والتدريب التقني والمهني بشكل أفضل؛ وزيادة تمكين المرأة؛ والاندماج التدريجي للأشخاص ذوي الإعاقة، وارتفاع مستوى رفاهية الشعب. وتساهم غينيا الاستوائية بنشاط

مع شركائها في أمريكا الشمالية، ونوبل إينيرجي، وماراثون وساناريا، وتتعاون معهم بغرض القضاء التام على الملاريا عن طريق تطوير اللقاحات التي ستكون جاهزة للاستعمال الرسمي في عام ٢٠١٧.

وبغية العمل على تحقيق الهدف الأساسي لموضوع لهذه الدورة، وهو ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، تعتمد غينيا الاستوائية برنامجا للتنمية يرمي إلى تحقيق أهداف بلد ناشئ بحلول عام ٢٠٢٠، وهو الآن الأولوية بالنسبة إلينا. لذلك، نعتقد أن غينيا الاستوائية ينبغي أن تتحرك صعودا بشكل تدريجي من مركزها كواحدة من أقل البلدان نموا، بغية تحقيق تلك المرتبة الجديدة بحلول عام ٢٠٢٠.

ورغم أن ذلك هو الموضوع الرئيسي لهذه الدورة، ويجب علينا جميعا دعمه، ننوه أيضا بأنه ينبغي أن تولي الجمعية العامة اهتمامها لتطبيع العلاقات فيما بين الدول، لا من خلال اعتماد معايير مناسبة فحسب، بل بأكثر من ذلك عن طريق كفالة تطبيق دولنا لتلك المعايير.

وبينما تسعى القارة الأفريقية وغيرها من البلدان النامية جاهدة للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، فإنها للأسف قد تنحرف عن بذل جهودها وتضطر إلى معالجة نزاعات يتسبب فيها الإنسان وتغذيها النهج العبثية نحو الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أفريقيا، التي تعززها بعض القوى. نحن غير مقتنعين بأن الأمم المتحدة قد اعتمدت نموذجا معينا من الديمقراطية ينطبق على جميع الدول. فأفريقيا في حاجة إلى اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي لكفالة أمنها، لأنها الآن أرض خصبة للعمليات الإرهابية والمرتزقة والقراصنة والجريمة المنظمة، وذلك بسبب هشاشة هياكلها.

وينبغي للأمم المتحدة ألا تتمسك بالأساليب والممارسات التي لا تؤدي إلى حل النزاع أو تلبية رغبات الشعب – أو أسوأ من ذلك، تشكل عبئا عليه. ونشير هنا إلى استخدام القوة وفرض الحظر، مما يسبب دائما معاناة كبيرة للشعوب المتضررة وحرمانها من أبسط حقوقها الأساسية. لم يكن ذلك قصدا أنشئت من أجله الأمم المتحدة. ولذلك ندعو إلى رفع جميع أوجه الحظر المفروضة على جمهوريتي كوبا وزمبابوي، لأنها تضر بحياة شعبيهما.

وفيما يتعلق بالنزاع المسلح، أثبت النزاع القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين عجز الأمم المتحدة عن فرض حلول خلال الأعمال العدائية المسلحة. بيد أننا نعتقد أن الدول المؤثرة سياسيا في الشرق الأوسط يمكن بل ولا بد أن تضطلع بدور بارز كمحكمين ووسطاء بين طرفي النزاع. وقد قدمت الأمم المتحدة بالفعل حلولا، وكل ما هو مطلوب هو تنفيذها من خلال كفالة احترام الحدود التي حُدِّدت في عام ١٩٦٧، لأن البلدان يجب أن يتعايشا ويحتاجان إلى حدود واضحة المعالم.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، نأسف وندين استخدام الأسلحة الكيميائية وتصاعد العنف الذي تغذيه مصالح مبهمة تقضي على الشعب بسبب مشاكل داخلية مزعومة. ولطالما تسببت الحروب في إحداث تأثير سلبي، وغالبا ما يكون ضحاياها من الأبرياء. لهذا نطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية وانسحاب البلدان المشاركة في النزاع، من أجل احترام الشعب السوري، والوفاء بمسؤولية الأمم المتحدة المتمثلة في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تهدف التدخلات الوحيدة إلى تهدئة الأوضاع وتدمير الأسلحة الكيميائية، وهو ما تطالب الأمم المتحدة الحكومة السورية به.

وينطوي التكرار على القلق، ففي الواقع لدى إنشاء الأمم المتحدة وفي إطار ميثاقها، تلتزم بجدية بصون السلام والأمن في العالم. كما تلتزم بتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه المعنوية والبشرية والمادية، وعلاقات الصداقة والثقة والتعاون فيما بين الدول. وإذ نظل بعيدا عن تحقيق هذه الأهداف، لا نزال نعاني

من ويلات الحرب على أساس يومي، وترك الشعوب جائعة وتواصل الدول العيش مع خطر عدم الاستقرار والتجسس.

لقد حان الوقت لوقف هذا البؤس العالمي في مساراته، والتطلع إلى ماضينا بينما نمضي قدما بروح من التضامن بغية إقامة العالم الذي يحقق آمال البشرية في الرفاه والسعادة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغيما ماباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

اصطحب السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس محمود (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم، إذ أنها المرة الأولى التي أخاطب فيها هذه الهيئة الموقرة والمحترمة، الجمعية العامة، بصفتي رئيسا للصومال. أولا، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمم المتحدة على دعمها الراسخ المقدم إلى الصومال. في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، حينما انتخبت رئيسا للصومال، كانت المرة الأولى التي حظينا فيها بحكومة دائمة بعد ٢٢ عاما بدون دولة فاعلة. لم يكن للصومال أن ينهى الفترة الانتقالية العام الماضي بدون مساعدة من الأمم المتحدة وجميع البلدان التي وقفت معنا خلال تلك الأوقات العصيبة.

إن صون السلام والأمن الدوليين أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة. وبالتالي، فمن الضروري أن نقف معا لكفالة أن ينعم العالم بالسلم والاستقرار. ولا يزال الصومال وغيره من البلدان يعاني وبحاجة إلى دعم من الأصدقاء، والحلفاء وجميع أعضاء هذه الهيئة، الذين يجب أن يتعاونوا لإيجاد سبل للتغلب على جميع التحديات القائمة في هذا الكون.

لقد حان الوقت للتفكير مليا في تقدمنا الجماعي وما ينتظرنا من تحديات وفرص في إطار جهودنا الرامية إلى كفالة عالم خال من النزاع.

ولا شكّ لديّ أنه إذا عملنا بكدّ جماعيا وفهمنا المسألة، وأصبحنا ناقدين للذات في استراتيجياتنا، وقدّمنا كل دعم ومساعدة ضروريين لجميع البلدان التي تكافح لإحلال السلام والاستقرار، فإننا سننجح في تحقيق مقصدنا في ذلك العالم. ويجب مضاعفة هذا الكفاح.

إننا نُدين بشدة الاعتداء القاسي والرهيب في مجمّع وستغيت التجاري في نيروبي، ونبعث بتعازينا إلى الشعب والحكومة الكينيين. وهذا الاعتداء يكشف للعالم عددا من النقاط الهامة.

أولا، إنّ المعركة ضد تنظيم القاعدة وفروعه، مثل حركة الشباب في القرن الأفريقي، لا تزال بعيدة عن نهايتها. فحركة الشباب تهديد وطني حقا، لكنّ لتداعياتها تأثيرات سلبية على المنطقة والعالم بأسره، لا مجرّد الصومال وحده.

ثانيا، يجب خوض المعركة ضد حركة الشباب على جبهات عديدة – عسكرية، اقتصادية، سياسية وأيديولوجية. وقوات العسكر والأمن والاستخبارات عناصر أساسية في المعركة، لكنها ليست سوى جزء واحد من الحل.

ثالثا، إنّ حركة الشباب قد تقلّصت ولكنها لم تُمت. ونحتاج الآن إلى الأدوات لإنجاز العمل، وندعو أصدقاءنا إلى البقاء على عزمهم ومساعدتنا في إنهاء هذه الحالة. فقواتنا الصومالية الشجاعة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الإثيوبية بحاجة إلى مساعدة في قتال أعدائنا داخل الصومال، لكنّ ببساطة ذلك لا يكفي. فيجب تعزيز وتوسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والاستثمار القليل المطلوب لهذه التعزيزات لا يُذكر بالمقارنة مع التكلفة الباهظة التي سنحتاج إليها لاحقا، إذا لم يسهم المجتمع الدولي في إنهاء العمل فورا. وعلاوة على ذلك، يجب ألاّ نبالغ في ردّة الفعل، بل نواصل تركيزنا على إضعاف واستئصال القواعد الإرهابية، عسكريا وأيديولوجيا. ولدى قيامنا بذلك، علينا ألاّ نستخفّ بها، كما ينبغي ألاّ نبالغ في تعظيمها ونقع في دعايتها الصبيانية وغير المسؤولة وغير المجدية.

وهذه المنظمات الإرهابية الوحشية، أينما وُجِدت – في نيروبي أو مقديشو أو أيّ مكان آخر في العالم – ليست لديها رحمة تجاه الجنس البشري. لكنني أؤكد للجمعية أننا سنقاتل حركة الشباب ونهزمها في الصحارى والمدن، وفي الوسائط الإعلامية الرقمية والاجتماعية. سنقاتلها عبْر موجات الأثير وفي الصحف. وإننا نتحدّاها في المدارس والكليات والجامعات، وسنغلبها. لقد هزمناها عسكريا في ساحة القتال، ويجب الآن أن نهزم أيديولوجيتها السامة باستراتيجيات مبتكَرة، وتكنولجيات متطورة، وتعليم شامل وتواصل جريء. هذا هو الالتزام الذي سنفي به، وإنني أدعو جميع شركائنا إلى أن يظلوا أقوياء ومتكاتفين مع كينيا والصومال. إذ لا يمكننا أن ننتصر إلاّ إذا بقينا حازمين ومتماسكين.

لقد أُرسيت بنجاح وسلام ركائز صومال جديد في غضون سنة واحدة. وحققنا إنجازات بارزة في الأمن، وإدارة المال العام، والمصالحة، والتواصل السياسي وإرساء أسس حوكمة رشيدة مع تشريع ملائم في موضع التنفيذ. وأرست حكومة الصومال الاتحادية الآن الأساس لنظام جديد لإدارة المال العام، نعتقد أنه سيمكِّن مانحينا من الموافقة على ترتيبات التمويل مع الثقة بأن تلك الأموال ستصل إلى المتلقين المستهدفين.

وهذا في صُلب اتفاق الخطة الجديدة الذي وقّعناه في بروكسل في وقت سابق من هذا الشهر. ويمثل الاتفاق نقلة نوعية في كيفية مشاركة المجتمع الدولي مع الصومال، وإنني أرحب بهذا التحوُّل ترحيبا حارا. والخطة الجديدة ستساعد الصومال في الحفاظ على وحدتها وسيادتها، وإرساء أساس متين، على مدى ٢٢ عاما، لبناء مؤسسات حكومية عاملة موثوقة وشفافة وقابلة للمساءلة، تحترم الحقوق والحريات الأساسية والمساواة بين مواطنيها.

ولكي تنجح الخطة الجديدة، يجب أن تكون أكثر من الكلمات والأُطُر. ويجب أن تنجِز ميدانيا. وهناك توقعات هائلة بأنّ الاتفاق سيُحدث ثورة على جهود الحكومة لتقديم الخدمات. فعلينا أن نغيّر حياة شعبنا، ونتواصل مع مواطنينا ونعزز رفاههم. وفي غضون ذلك، بدأنا حملة لتنشيط تقديم الخدمات في المقاطعات والمناطق في جميع أنحاء الصومال، لتقديم الرعاية الصحية، وتيسير الحصول على الماء النقي. وأطلقنا للمرة الأولى مبادرة مسمَّاة ”إذهب إلى المدرسة“. وفي إطارها، نخطط لتسجيل ٠٠٠ ١٠٠ تلميذ في المدارس في السنة الدراسية الحالية، ومليون تلميذ سيكونون في المدارس

أخيرا خلال السنوات الثلاث المقبلة. وليس هذا حاليا من التحديات، لكننا نُلزم أنفسنا وسننجح.

ومن جهة أخرى، أود أن أعرض على الجمعية التقدم السياسي الذي نحرزه في الصومال. ونعتقد أنّ حلاّ سياسيا هو الخطوة الأولى في بناء إطار مستقر للحوكمة في بلدنا. وقد بدأنا بإرساء الأسس لإعادة حوكمة فعالة ومستقرة وتمثيلية في الصومال، وهي ركيزة السلام الدائم.

ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي أن يمتلك الصومال دستورا شاملا يجسِّد توافق آراء وطنيا واسعا بشأن الطريقة التي نريد أن نحكم بها أنفسنا. وعلينا أن نُكمل إنشاء نظامنا الاتحادي ونمضي قدُما بعملية إرساء الديمقراطية عبْر إعداد نظام انتخابي متعدد الأحزاب. وبناءً على ذلك، قام برلماننا فعلا بإصدار تشريع ينشئ لجنة مستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه، كما هو مطلوب في الدستور المؤقت. وعلينا أن نتحرك بسرعة لنضع موضع التنفيذ هيئات قانونية حاسمة، تشمل لجنة حدودية واتحادية ولجنة انتخابية مستقلة وطنية، ستكون مهماتها توجيه تفكيرنا ودعم إجراءاتنا وقراراتنا بغية إتمام رحلة الصومال نحو الوحدة والاستقرار والديمقراطية.

لقد وقَّعت حكومة بلدي في آذار/مارس اتفاقا مع السلطات في بونتلاند، يضع إطارا لالتزامنا المشترك بتنفيذ نظام اتحادي للحوكمة، كما هو متَّفق. وفي ٢٧ آب/أغسطس، وقَّعنا اتفاقا يُنشئ إدارة جوبا المؤقتة، التي تطمح أيضا أن تصبح دولة عضوا اتحادية وفقا للدستور. والاتفاق الذي تحقق بعد أشهر طويلة من المفاوضات المضنية، يبيّن ما يمكن تحقيقه عبْر مزيج من القيادة السياسية الصومالية والدعم الثابت من جيراننا القريبين.

لقد بدأنا عمليات مماثلة في أماكن أخرى من الصومال، تنشئ إدارات مؤقتة في بقية المناطق، سعيا إلى تحقيق الهدفين التوأمين، بناء السلام وبناء الدولة في مناطق عديدة في الصومال. وأدى أعضاء البرلمان أيضا دورا رئيسيا في جميع هذه العمليات، بالعمل مع دوائرهم الانتخابية والقيام مقام قنوات دقيقة للتواصل بين سكان تلك الدوائر والحكومة الاتحادية. وبالمساعي الحميدة لحكومة تركيا، تابعنا حوارنا مع السلطات في صوماليلاند، مؤكدين عزمنا على حفظ وحدة البلد، ليس بالقوة والإكراه، بل عبْر الحوار، والاحترام المتبادل والتفاهم. ويجب أن تكون الوحدة الصومالية أكثر من أداة خطابية، وأن تحفظ وتعزز كرامة جميع المواطنين الصوماليين ومساواتهم وتطلعاتهم المشروعة. وبالامتثال لمثل هذه المبادئ، نحن واثقون أنّ حوارنا مع صوماليلاند لن يستمر فحسب، بل سيثمر في نهاية المطاف.

إنّ هذه أحداث بارزة، لكنّ التحديات الكبرى لا تزال أمامنا. وقد جرى تفصيل هذه التحديات بوضوح من جانب المشاركين في مؤتمر رؤية عام ٢٠١٦، الذي عُقِد في ٢ أيلول/سبتمبر في مقديشو، حيث اجتمع بعض أفضل الأدمغة في البلد ومن الجاليات الصومالية المقيمة في الخارج لعرض تجاربهم ورؤاهم وخبراتهم الرائعة في رسم الطريق قدُما نحو مستقبل الصومال.

في تجمع رئيسي آخر في الأسبوع الماضي في مقديشو، أعلن قادة دينيون صوماليون موقرون وشيوخ من جميع أرجاء البلاد عن تصميمهم على بناء مستقبل خالٍ من التعصب والتطرف الذي تجذر في السنوات الأخيرة.

نحن ملتزمون بأن نكفل بألا يحيد بصرنا عن التحديات الطويلة الأجل التي أمامنا في الكفاح اليومي الذي نخوضه لإعادة بناء بلدنا. ونعلن عن مبادرة رؤية عام ٢٠١٦، وهي جهد متضافر يُضطلع به تحت رئاستي لإكمال الدستور وترتيب النظام الفيدرالي وتمهيد السبيل أمام الانتخابات في عام ٢٠١٦. وسوف نحتاج إلى توجيه، وتصميم، وانضباطية

وموارد بشرية ومالية إذا ما أريد لنا النجاح في تنفيذ الأهداف والمعايير المحددة التي وردت في المبادرة.

أخيراً، ربما يتساءل الناس لماذا تحتل الصومال اهمية في هذا الوقت، ولكن يوجد الكثير جدا عرضة للخطر الآن، أي مستقبل بلدنا، والأمن في المنطقة وفي العالم الأوسع نطاقاً، ولا سيما في ضوء الحرب ضد القاعدة في الصومال والقضاء على معاقل القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي التي تشكل بالفعل تحديات نتشاطرها مع العالم. إن ما أحرز من تقدم في الصومال بشأن تلك المسائل الحيوية في السنوات الماضية ما كان له أن يتحقق من دون الدعم الشجاع من جانب البلدان الأعضاء في السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي من خلال بلدانه المساهمة بقوات والتضحية النهائية التي قدمها العديد من الجنود الأفارقة الصناديد. ونشيد بهم وتكريما لذكراهم لا نتراجع في خطواتنا.

وبصورة مماثلة، أود أن أعرب عن الشكر للاتحاد الأوروبي على قيادته في تنظيم المؤتمر الأخير في بروكسل. أود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء التي لم تلتزم بالمشاركة في الاجتماع فحسب، بل أظهرت أيضاً قدراً كبيراً من السخاء في قطع التعهدات للمساعدة في تنمية الصومال وإعادة الإعمار فيها. ونأمل من الدول الأخرى أن تحذو حذوها.

نرحب ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، التي نعمل معها حاليا من أجل إحلال السلام والاستقرار في البلد. تؤدي البعثة عملاً رائعاً ونتطلع قدماً إلى بحث المسائل المعلقة معاً. لقد أظهرت البعثة التزاماً بإعادة مكاتبها إلى الصومال. ومما يبعث على الأسى أن المتطرفين الذين أصابهم الهلع بسبب التقدم المحرز تمكنوا من قتل الناس الأبرياء بشن هجمات على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو. أتقدم بأخلص مشاعر التعزية والمواساة للأمم المتحدة ولأسر الضحايا. لقد ردت الأمم المتحدة بصورة متيقظة وأكدت من جديد دعمها للصومال. أشكر المنظمة على تلك الشجاعة وذلك الالتزام.

نحن أبناء الصومال شهدنا في السنوات الأخيرة كثيرا من الحرب ونشعر بالحزن الكبير عندما ننظر إلى سوريا ونرى أشقاءنا يشرعون في حرب مدنية ما من شأنها إلا أن تحدث الدمار في البلاد. وأسهل كثيراً أن نبدأ حرباً من أن ننهيها. بعد سنتين، نرى الصراع يتعمق في سوريا. فقد ترسخت الكراهية في قلوب العديد من الرجال والنساء بينما يتعين على جيل جديد من الأطفال أن يتحمل طفولة تعج بالمعاناة ومحرومة من التعليم.

بوصفي صومالياً شهد أطول حرب مدنية في العالم وأكثرها تدميراً، بوسعي أن أتكلم بتجربة مريرة عن تركات الحرب. وعلينا ألا نسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد البشر سواء في الحرب أو في غير ذلك، ناهيكم عن استخدامها ضد الأطفال والنساء والضعفاء من الناس. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتحمل مسؤوليته وأن يبعث برسالة قوية للمسؤولين عن استمرار الصراع في سوريا. وعلينا أن نواصل تشجيع جميع الأطراف في سوريا وحلفائهم الدوليين على أن يدركوا بأن السبيل الوحيد للخروج من المأساة يتمثل في الحوار والمفاوضات.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أكرر أن الإفلات من العقاب ليس له مكان في العالم، ولكن العدالة الانتقائية والمحاكمات المستهدفة تتنافى مع مبادئ السلم والعدالة والمصالحة. ومن أسف، أن محاكمات القادة الأفارقة في المحكمة الجنائية الدولية قد أصبحت محفزة سياسياً مما يتناقض مع الأهداف والمبادئ المتفق عليها. ونتيجة لذلك، فإن جراح الصراع لم تندمل بعد والوحدة الوطنية وتماسك العديد من البلدان الإفريقية أصبح في مهب الريح.

أود أن أختتم كلمتي بشكر الجمعية العامة وبالإشادة بالدعم المتفاني لأعضائها. إذ بوسعنا أن نجعل من الصومال قوية مرة أخرى. لقد زرعنا بذور صومال جديدة. ونتمنى أن نراها تنمو لتصبح شجرة طويلة في الأدغال الأفريقية، ذات جذور عميقة مُحكم وثائقها بمنطقتها وتوفر ظلالا وحماية لأبناء شعبها وهم يعملون على إعادة بناء حياتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الصومال الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سيريفو نهاماجو، الرئيس المؤقت لجمهورية غينيا – بيساو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه فخامة السيد سيريفو نهاماجو، الرئيس المؤقت لجمهورية غينيا – بيساو.

اصطُحب السيد سيريفو نهاماجو، الرئيس المؤقت لجمهورية غينيا – بيساو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيريفو نهاماجو، الرئيس المؤقت لجمهورية غينيا – بيساو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نهاماجو (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتهنئة السفير جون وليام آش على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. أود أيضاً أن أعرب عن التهاني لبلده، أنتيغوا وبربودا، التي تشرفت باختيار أحد أبنائها لترؤس هذا العام أكبر مؤسسة تمثيلية في العالم.

إن الرئيس يحمل على كاهله مسؤولية إدارة دفة الدورة الحالية للجمعية العامة في الوقت الذي يرى الجميع بأن الحالة حرجة جداً سياسياً بالنسبة للمجتمع الدولي. وبالفعل، فإن الحقيقة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم تتمثل في عالم تستبد به التوترات الخطيرة والسياسية الجغرافية العالمية والأزمة المالية والاقتصادية الدولية وهي أعمق وأوسع من أي أزمة واجهناها منذ الثلاثينات من القرن الماضي. إن كثافة الأزمة قذفت بملايين الناس إلى براثن البطالة وأفرزت الملايين من الفقراء الجدد في جميع أرجاء العالم.

توجد مخاوف جديدة، ومخاطر جديدة وتهديدات جديدة في جميع أرجاء العالم، ابتداء من الإرهاب العابر للحدود الوطنية إلى تهريب الأسلحة والمخدرات والتوترات المفزعة بين الأديان التي كثيراً ما تؤدي إلى إراقة الدماء.

وتشمل الأخطار الأخرى عودة القرصنة القديمة الوحشية إلى العصر الحديث، ليس قبالة ساحل الصومال فحسب، بل أيضا في خليج غينيا، وتهديد الطرق الهامة التي ينقل عبرها النفط لدفع عجلة الاقتصاد العالمي وإثارة انعدام الأمن للتجارة البحرية الدولية وتسهيل صيد الأسماك غير المشروع وكل أشكال الاتجار البحري غير المشروع – بالأسلحة والبشر والمؤثرات العقلية واستمرار حالات اندلاع أعمال العنف العرقية التي تسبب معاناة إنسانية هائلة وكوارث إنسانية لا يمكن تخيلها في مختلف المناطق.

إنني أنتمي إلى بلد صغير في أقصى الطرف الغربي للساحل الأفريقي. ونحن بلد فقير، ولكننا لم نفقد الأمل في أن نحرز، في جو من السلام، التقدم الذي نستحقه. وقبل يومين احتفلنا بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالنا الوطني، ولذلك هذه فرصة طيبة لنا لنؤكد على ما يلي: خلال كامل فترة الكفاح المسلح من أجل التحرر الوطني، كان الشعب الذي أمثله يؤمن

بالأمم المتحدة وبالقانون الدولي، وبلدي اليوم يجددا تأكيده على ذلك الإيمان ويحافظ عليه ويزيد من توطيده.

لقد حققنا الاستقلال الوطني في عام ١٩٧٣. و لم يمنحه لنا أي أحد، ولكنه أصبح ممكنا نتيجة للتضامن الدولي الذي أبداه البعض، وفي نهاية المطاف، اعتراف الجميع.

وللجميع بدون استثناء، أود، باسم غينيا – بيساو، أن أعرب عن شعورنا بالامتنان الأبدي وان أعلن رغبتنا القوية في تعزيز علاقات الصداقة الطويلة الأمد وان أؤكد على استعدادنا، بالرغم من كل ما حصل، لإعادة بناء أسس التضامن التي وحدت شعوبنا في الماضي.

ومن هذه المنصة، ألتمس صبر الجمعية العامة وتفهمها وآمل بتضامنها. واعتقد أن مشاعر التعبير عن السخاء ليست باي حال من الأحوال غير متسقة مع الأساس العقلاني الموضوعي للعلاقات فيما بين الدول ذات السيادة. وأنا الرئيس الانتقالي جمهورية غينيا – بيساو، وذلك اللقب، كما تعلم الجمعية جيدا، يشير إلى شيء خاص واستثنائي.

وفعلا، أنشأت الأحداث السياسية والعسكرية التي وقعت في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بيئة سياسية جديدة في بلدي. فقد أطاح انقلاب عسكري بالرئيس المؤقت وبرئيس وزراء توقف عن العمل من تلقاء نفسه وأطلق حملة لم تكن حاسمة للترشح لرئاسة الجمهورية. وفي مواجهة تلك الحالة، تساءلنا عن العمل الذي يتعين القيام به.

ولحسن الطالع، في نهاية المطاف كانت الغلبة لأفضل خيار متاح لنا في ذلك الوقت حسب رأينا. وتمكنا من تجنب المشاكل السياسية التي كان بإمكانها، لو ترسخت، أن تقذف بالبلد في دوامة سياسية وعسكرية لا يمكن التنبؤ بها ومن المؤكد انها ستكون أخطر من المشاكل التي بالرغم من ذلك تعين علينا أن نواجهها، وفي بعض الحالات، لا نزال نواجهها.

ولذلك كان علينا أن نحتوي ديناميكيات الانقلاب العسكري ونسيطر على آثاره السياسية ونحد من امتداده إلى المؤسسات، وكأن ذلك لم يكن كافيا، تعين علينا أن نتعامل مع موقفين متعارضين برزا داخليا وفي الخارج على السواء.

وأحد الموقفين كان يعرض لخطر عميق العودة السلمية إلى الحياة الدستورية الطبيعية في بلدي، ولكن الآخر كان أكثر واقعية وبالتالي كان واعدا بشكل أكبر فيما يتعلق بإعادة ارساء النظام الدستوري بصورة تدريجية. وتعين علينا أن نتعامل مع الموقف المسمى بالأول، الذي كان غريبا ودراماتيكيا على السواء. وذلك الموقف اتخذه الأشخاص الذين كانوا يفضلون أن يشهدوا أسوأ حالة ممكنة في غينيا – بيساو. لماذا؟ لقد كانوا يراهنون على تدهور الحالة السياسية في بلدي من أجل تبرير آرائهم وتأكيد تنبؤاتهم ووضع مفاهيمهم السياسية لكيفية تسوية الأزمة في غينيا – بيساو موضع التنفيذ. وفعلا، قاموا بكل المحاولات لتطبيق صيغة ”النتيجة الأسوأ لغينيا – بيساو هي الأفضل“– الأفضل لخدمة مصالحهم الذاتية. وبذلك الموقف الراديكالي، تمكنوا حقا من استفزاز أعمق مشاعر شعب متواضع ولكنه يرفض الإهانة.

ونحن ديمقراطية حقيقية، بصرف النظر عن عيوبنا وانتهاكات المقصد الديمقراطي للدولة والطرق الالتفافية العديدة التي سلكناها. ونحن أول من اعترفنا بذلك. ولكن يجب ألا ننسى اننا، أولا، دولة ولدت من رحم عقود من الألم والأمل ومن كفاح شاق ومظفر من أجل الاستقلال الوطني، وكان له تأثير قوي على تحديد القيم السياسية التي يتعين الدفاع عنها.

وبغية تمكن الخيار الثاني المطروح على الطاولة من المضي قدما، تمكنا من الاعتماد على الواقعية والتضامن الفوري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالدعم القوي من مجلس الأمن، أصبحت الجماعة الاقتصادية المسؤول الوحيد

عن إدارة الفترة الانتقالية المتفق عليها وأنشأت بعثة عسكرية مخفضة لتحقيق الاستقرار أصبحت تعرف ببعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

وعلى الصعيدين السياسي والمؤسسي، لا يزال قائما البرلمان الذي انتخبه شعب غينيا – بيساو – مجلس الشعب الوطني – ولذلك تمكن من تزويد عملية الانتقال السياسي بالشرعية وأضفى الشرعية على الأساس المؤسسي في الواقع، و لم يعلق إطلاقا دستور الجمهورية.

وذلك هو أصل منصب الرئيس الانتقالي للجمهورية. فأنا لم آت للسلطة نتيجة انقلاب عسكري. وبدلا من ذلك أتيت من برلمان منتخب وبالتالي نتيجة عملية سياسية ومؤسسية. وذلك يحدث كل الفرق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دينغ (جنوب السودان).

لقد جمعت بين منصبي عضو البرلمان، وانتخبت إلى هذا المنصب أربع مرات متعاقبة، والنائب الأول لرئيس تلك الهيئة للسيادة: وبعبارات أخرى، ومع ترك التواضع جانبا، إنني ديمقراطي ذو اقتناع راسخ و لم أنفذ انقلابا على الأطلاق أو أصدر أمرا باتخاذ ذلك الإجراء.

وفعلا، بتنصيب رئيس الجمهورية الانتقالي، بدأت العملية السياسية بحد ذاتها. وبعد بعض الوقت، وافق البرلمان على ميثاق الانتقال المنقح والاتفاق السياسي المقابل له. وفيما بعد وافق البرلمان عل البرنامج والميزانية العامة للدولة، اللذين قدمتهما له حكومة ذات قاعدة سياسية واسعة عينتها شخصيا، بصفتي رئيس الجمهورية الانتقالي، ونصبت بمرسوم رئاسي.

وبتلك الخطوات، انطلق الانتقال السياسي حقا. ووقعت على مرسوم رئاسي يحدد ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا للانتخابات التشريعية والرئاسية. والأمر المتبقي، وليس مهمة سهلة، هو كفالة توفير الأموال للاضطلاع بعملية انتخابية فعالة وشفافة وغير مشكوك فيها. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا إنشاء سجلات ناخبين موثوقة، وهو أمر لا يمكن إنجازه إلا بتعداد دقيق أو عملية لتسجيل الناخبين. وهذا هو موقف الانتقال السياسي في غينيا – بيساو.

ووقعت غينيا – بيساو ضحية للشرين المترابطين بشكل دراماتيكي وهما: الفقر وعدم الاستقرار السياسي. وفي مجتمع مثل مجتمع بلدي، ينشئ الفقر قابلية لعدم الاستقرار السياسي. ويؤثر عدم الاستقرار السياسي، بدوره، على النظام الاقتصادي ويخفض معدل النمو وبالتالي يزيد معدل الفقر.

والتحدي الذي ينتظرنا يتمثل تحديدا في النجاة من فخي الفقر وعدم الاستقرار السياسي. والتغلب على هذا التحدي يتجاوز كثيرا بوضوح أهداف فترة الانتقال السياسي الاستثنائية هذه. ومن ثم، فإننا لن نخوض في مزيد من التفاصيل في هذا الصدد.

وفي ضوء هذا العبء الاقتصادي والسياسي الهائل، وهو مسألة لم تُحل بعد، فإن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار زمني معين يفوق طاقتنا حقا في المستقبل المنظور على الأقل. ولكن هذا الاعتراف لا يعني أن الحكومة والمجتمع المدني وشركاء غينيا – بيساو في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بوجه عام، بما في ذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، فقدوا الأمل وتوقفوا عن بذل الجهد. بل على العكس، فقد حقق بلدنا تقدما، وإن يكن متواضعا ولا يرقى إلى المستويات المرضية، في مجالات التعليم والصحة وسياسات تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر والسياسات البيئية من أجل التنمية المستدامة، وغيرها من المجالات.

وبخصوص الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦ /٢٨٨)، فإن غينيا – بيساو لن تدخر وسعا لتنفيذ الالتزامات

التي تم قطعها. ونأمل أن تقوم البلدان الأكثر تقدما، من بين شركائنا، بدورها في مكافحة الفقر الذي يمثل إحدى أكبر الآفات التي ابتُليت بها دول مثل غينيا – بيساو، وهي دول هشة للغاية، وبالتالي فإنها ضعيفة جدا، وما زالت تعاني من العواقب الوخيمة للصراع المسلح.

وغينيا – بيساو تؤيد إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي أنشئ في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ويحل المنتدى محل لجنة التنمية المستدامة وسيضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وغينيا – بيساو، بوصفها بلدا يتألف من العديد من الجزر، ترحب بمبادرة الأمين العام لعقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمم المتحدة، والأمين العام بان كي – مون على وجه الخصوص، على تفانيهما من أجل بلدنا وعلى تعيين الرئيس السابق لتيمور – ليشتي خوسيه راموس–هورتا في منصب الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وقد أسهم السيد راموس – هورتا إسهاما ممتازا في تطبيع الوضع السياسي في بلدنا.

إن دولة غينيا – بيساو ليست غافلة عن تطور البيئة السياسية الدولية. وغينيا – بيساو لم تكن قط غير مبالية بآمال ومعاناة الناس في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإننا نقف بثبات متضامنين مع أشقائنا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونتمنى لشعب مالي كل التوفيق. وقد برهن أبناء مالي للتو على نضجهم الهائل بالذهاب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات العامة التي جرت مؤخرا فخورين بانتمائهم، وهي الانتخابات التي أذنت بانتهاء فترة انتقال سياسي. وبعثت الانتخابات أيضا بإشارة انطلاق قوية لتحقيق المصالحة الوطنية وجهود إعادة بناء البلد الذي دمرته أعمال الإرهاب ونزعة تحريرية وحدوية غير مقبولة. ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ فرنسا على دورها الحاسم في حماية السلامة الإقليمية لمالي التي تشكل الأساس لسيادة هذا البلد.

ونشجب الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيجيريا وكينيا، والتي كان مبعثها التطرف باسم التعصب الديني. ونعرب عن دعمنا الكامل للدولتين الشقيقتين نيجيريا وكينيا والرئيسين جودلاك جوناثان وأوهورو كينياتا وحكومتيهما وأسر جميع الضحايا. ونأمل أن تشهد الجارة غينيا عملية انتخابية ناجحة، تمهد الطريق لمصالحة وطنية حقيقية في ذلك البلد.

وفي مصر وسوريا، اللتين خربتهما الحرب، نأمل أن تكون الغلبة للحوار والدبلوماسية على القوة ليتسنى تفادي التضحية بالمزيد من الأرواح البشرية. وفي الشرق الأوسط، نواصل الدفاع عن القضية الفلسطينية بذات الإيمان الذي كنا عليه. فمن المهم للغاية بالنسبة للشعب الفلسطيني، بوجه خاص، وللاستقرار السياسي وبناء السلام في العالم العربي بوجه عام، أن تحرز المفاوضات بين السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل تقدما نحو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

وبالنسبة لأوروبا، فإننا نعرب عن تقدير خاص لفرنسا التي لم تتخل عنا مطلقا وتواصل بنشاط كبير البحث عن سبل أفضل لمساعدة غينيا – بيساو في التغلب على الأزمة السياسية. كما نشكر مملكة إسبانيا، التي قام سفيرها لدى الأمم المتحدة بدور فعال في الجهود الرامية إلى تطبيع الوضع السياسي. وتُظهر الدولة الصديقة تيمور – ليشتي، وهي بلد صغير داخل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، روح تعاون جديرة بالإعجاب مع غينيا – بيساو في دلالة على أن الصديق يظهر وقت الضيق حقا. وقد فهمت السلطات التيمورية حقيقة بسيطة جدا: إن

دعم عملية مؤسسية لتطبيع الوضع السياسي لا يُقارن بدعم انقلاب. بل هو عكسه تماما في الواقع.

ونعرب عن جزيل الشكر للرئيس أرماندو غيبوزا، الرئيس الحالي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على تقييمه العادل للعملية السياسية في غينيا – بيساو وعلى تشجيعه وعلى مناشدته المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي لإجراء الانتخابات العامة في غينيا – بيساو. كما نغتنم هذه الفرصة لنهنئ مورادي مورارغي، وهو مواطن موزامبيقي يشغل حاليا منصب الأمين التنفيذي للجماعة، على تفانيه من أجل عملية تطبيع الوضع السياسي في بلدنا. ونأمل أن نشهد في يوم ما، وربما في يوم قريب، التطبيع الكامل لعلاقاتنا مع بلدان الجماعة، وهو أمر في مصلحة جميع شعوبنا ودولنا ذات السيادة.

بخصوص كوبا، فإننا ندعو، كما فعلنا دائما، إلى إنهاء الحظر المستمر منذ عقود وإلى المضي قدما في الإصلاحات الجارية في هذا الدولة الصديقة التي يربطنا بها الكثير جدا من أواصر الصداقة والتضامن العميقة.

فيما يتعلق آسيا، نود أن نعرب عن امتناننا العميق لجمهورية الصين الشعبية لنطاق وقوة تعاونها مع بلدنا. وستدخل ثمار هذا التعاون، ولا سيما في مجال تشييد المباني العامة الرئيسية، التاريخ بوصفها رموزا لا تُمحى لصداقة تعود إلى أيام كفاحنا المسلح من أجل التحرر الوطني.

ونعرب عن امتنان شعب غينيا – بيساو العميق للسيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وللسيد جودلاك جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، وكذلك لجميع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس المؤقت لجمهورية غينيا – بيساو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مانويل سيريفو نهاماجو، الرئيس المؤقت لجمهورية غينيا – بيساو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد جيمس واني إيغا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطُحب السيد جيمس واني إيغا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بفخامة السيد جيمس واني ايغا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد إيغا (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة كنائب رئيس لجمهورية جنوب السودان.

أولا، أود أن أعرب عن تعازي حكومة وشعب جنوب السودان القلبية، لشعب وحكومة جمهورية كينيا، وبشكل خاص أسر المتضررين من العمل الإرهابي الوحشي وغير الإنساني الذي وقع في العاصمة الكينية نيروبي. إننا ندين كل الأعمال الإرهابية ونتعهد بالتعاون والدعم الكاملين لجميع الجهود الموجهة لتخليص المنطقة بل والعالم من الإرهاب.

وأعبر عن خالص امتناني، فضلا عن امتنان الرئيس كير ميارديت وشعب جنوب السودان، للأمم المتحدة، وخاصة

مجلس الأمن والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمجموعة الثلاثية، وجميع ذوي النوايا الحسنة لمساعدتنا دبلوماسيا على وضع حد للصراع الذي دمر بلدنا لعقود. إننا ممتنون بشكل خاص للمجتمع الدولي لمراقبته عن كثب التنفيذ الصعب لاتفاق السلام. ونظرا لتعقيد القضايا المطروحة، كان تنفيذ اتفاق السلام الشامل ناجحا نسبيا، رغم استمرار عرقلة بروتوكولات ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وقضية منطقة أبيي المتنازع عليها، وترسيم الحدود بين جنوب السودان والسودان، التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

إن بلدنا يمتلك موارد طبيعية وفيرة. وقد اكتنفت علاقاتنا مع السودان مؤخرا توترات غير متوقعة، مع تعليق متقطع لتدفق النفط عبر السودان. وداخل الجنوب نفسه، عادت إلى الظهور نزاعات قديمة يعود تاريخها إلى زمن سحيق، في بعض المجتمعات المحلية، على رعي الماشية ومصادر المياه. وقد أصبح ذلك معقدا خلال الحرب الأخيرة حيث وقعت أسلحة من مختلف الأعيرة بين أيدي المدنيين غير المصرح لهم. إننا نعمل بجد كحكومة لترسيخ السلام في جميع أنحاء جنوب السودان. وأنشأنا برامج لإعادة تأهيل وإدماج الجماعات المتمردة السابقة في قواتنا المسلحة والمجتمع ككل.

يجب علينا في الواقع أن نقوم ببناء بلد من لاشيء، في ظل انعدام البنية التحتية المادية والاجتماعية. وقد جعلنا هذا نحصل على أسوأ مؤشرات التنمية البشرية في العالم، بما في ذلك ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع وارتفاع معدلات الأمية بين سكان يبلغ عددهم أكثر من ٨ ملايين نسمة.

وبينما ندرك أننا يمكن أن نكون قد ارتكبنا، كبشر وكحكومة، أخطاء سوء تقدير في سعينا لإصلاح بلد دمرته الحرب، فقد جرى اتخاذ خطوات ناجحة أيضا، ونناشد استمرار إبداء حسن النية الذي حظينا به في أوقات الشدة تلك. يواجهنا اختبار الالتزام بحقوق الإنسان نتيجة لعمل سيء تقترفه أياد خارجية، بدلا من صنعنا نحن. إننا نثني على أي نقد موضوعي وندعو الخبراء في جنوب السودان أيضا إلى تقدير المشهد العام لمدى نجاح إدارة البلد في باقي ولاياتنا التسع بالإضافة إلى جونقلي.

إننا ندير حاليا حكومة بمعايير كفاءة مقبولة. ووضع نظام لامركزي للحوكمة أتى نتيجة لقرار واع اتخذته القيادة السياسية في جنوب السودان، على النحو المنصوص عليه في الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١، من أجل بناء ديمقراطية واسعة النطاق في سياق ما بعد انتهاء الصراع. لقد أرسينا في الولايات العشر سلطة محافظين منتخبين شعبيا وأقمنا مجالس تشريعية ديمقراطية كنواة للحكم الرشيد. وفي عام ٢٠١٠، انتخب الرئيس كير ميارديت ديمقراطيا وبأغلبية ساحقة. وتمثلت معركتنا النبيلة في تفعيل المثل والقيم الديمقراطية الحقيقية، التي يعتز بها شعبنا اعتزازا كبيرا.

وفقا لدستورنا، ستعقد الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥. وفي الواقع، أكد رئيسنا ذلك الموعد علنا في ١٨ أيلول/سبتمبر. وسيعقد الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير السودان، مؤتمرا عاما آخر في آذار/مارس ٢٠١٤ لانتخاب هياكله بحرية، في إطار التحضير للانتخابات الوطنية العامة التي ستعقد في عام ٢٠١٥.

دعوني أنتقل إلى الحديث عن موضوع المرأة. لقد عانت المرأة تمييزا منذ عام ١٩٥٦، حيث بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بالكاد نسبة ١٨ في المائة. وتزيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، كحزب حاكم الآن من المشاركة السياسية للمرأة من ٢٥ في المائة في الدستور الحالي إلى حد أدنى يصل إلى ٣٥ في المائة في الدستور الدائم المقترح.

عملت الجمعية التشريعية الوطنية خلال السنوات الأخيرة، التي انتخبتُ مرتين رئيسا لها، وأمضيت ما مجموعه ثماني سنوات فيها، على سن عدد كبير من القوانين، بما فيها

قانون إدارة العائدات النفطية وقانون الاستثمار، ضمن أشياء أخرى كثيرة، واضعة بذلك قواعد واضحة بشأن الطريقة التي يمكننا من خلالها إنفاق عائدات نفطنا بكفاءة وبحكمة. بدعم من شركائنا الإنمائيين في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، شرعنا الآن في تطوير بنيتنا التحتية. ويجري تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية.

ردا على وقف ضخ النفط، العام الماضي، نفذت الحكومة تدابير تقشفية. وخفضنا الإنفاق الحكومي بنسبة ٤٠ في المائة، وزدنا حاليا بشكل كبير من تحصيل العائدات غير النفطية. إننا نأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا عن ضمان استخدام الأموال العامة بشكل صحيح ومراقبة إنفاقنا بدقة.

وهكذا، فإننا مصرون على مكافحة سوء الإدارة، بما فيه الفساد، مكافحة لا هوادة فيها.

ونعرب عن بالغ أسفنا لفقدان أرواح حفظة السلام الهنديين، وطاقم الطائرة العمودية الروسية عمال الإغاثة الكينيين والسودانيين الجنوبيين في مقاطعة بيبور. ونقدم تعازينا لعائلات الضحايا وحكوماتهم. ونود أن نؤكد للمجتمع الدولي أن هذه الحوادث المأساوية لن تكرر.

واما انفكت ولاية جونقلي، أكثر الولايات سكانا وأوعرها تضاريسا، تثير بالغ قلقنا باعتبارها حكومة، مثلما تثير قلق المجتمع الدولي. وذلك أمر لا شك فيه. فهي تتسم بعوائق خطيرة من حيث الأمن والهياكل الأساسية. ونعرب عن أسفنا بشان العوائق الأمنية في جونقلي، مؤكدين للمجتمع الدولي إصرار حكومتنا على تحويل جيشنا، الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى جيش وطني احترافي يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ويلتزم بحماية المدنيين. الفريق أول

أعلن الرئيس عن عفو عام عن الجماعات المتمردة، وقد استجابت له فعلا جماعتان كبيرتان، الأولى بقيادة الفريق أول بابين، والثانية بقيادة الفريق أول جونسن أولوني. كما أمر الرئيس بنزع السلاح الإجباري للسكان المدنيين، واتخذ الخطوات القانونية لمعاقبة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان في جونقلي، بمن فيهم قائد لواء بالجيش الشعبي لتحرير السودان، الموجود الآن قيد الاعتقال إلى جانب ١٣ جنديا حُكِمَ عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام. وقد بتّت المحاكم حتى اليوم في ٤٨ قضية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ونحن عازمون على كفالة ألاّ يفلت من العقاب مقتفرو الانتهاكات من بعض عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان غير المنضبطة.

وقد أنشأت الحكومة مؤخرا لجنة للسلام والمصالحة برئاسة كبار الزعماء الدينيين بغية تعزيز الحوار مع جميع الجماعات، بما في ذلك الجماعات المتمردة في مقاطعة بيبور. وسمحت الحكومة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والهيئات الإنسانية الأخرى، بالوصول بدون عوائق إلى جميع أرجاء البلد، بما في ذلك بطبيعة الحال، ولاية جونقلي. وفيما يتعلق بالحالة في مقاطعة بيبور، التي ما انفكت تثير بالغ القلق لدينا جميعا، فإننا حددنا بفضل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عدد الأشخاص المسجّلين حاليا على قوائم توزيع الغذاء في مختلف مخيمات الاشخاص المشردين داخليا والقرى. وإذا قُورن ذلك العدد بعدد سكان مقاطعة بيبور قبل النزاع، فيمكننا الآن أن نشعر بالارتياح نسبيا لأن معظم من كانوا مفقودين هم في الوقاع أحياء ويحصلون من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

وعلى سبيل المثال، من بين مجموع سكان بيبور البالغ عددهم ١٤٠ ٠٠٠ تقريبا، حُدِّدَ نحو ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في أدغال بيبور بمفردها، إلى جانب ١٠ ٠٠٠ من الأشخاص

الآخرين و ٠٠٠ ٢٦ من المسجلين كلاجئين في البلدان المجاورة. ومن على هذا المنبر، ندعو إلى إلى التسريع بوتيرة تقديم المساعدة الغوثية بمختلف أشكالها.

ويتمثل المطلب الأمني العاجل الآخر في تدريب قوة شرطة قادرة على القضاء على ارتفاع معدل الجريمة الذي نشهده في مقاطعة بيبور، بل في البلد قاطبة. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي نعرب لها عن بالغ تقديرنا، بالإسهام في تحويل مئات المقاتلين السابقين إلى قوة شرطة تعي سيادة القانون وتراعيها. وتقوم البعثة بعمل يستحق كل الثناء تحت قيادتها المقتدرة. ومعدل الجريمة الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة يثير الانزعاج. وعلى الرغم من نجاح حكومتنا في إلقاء القبض على العديد من المجرمين، فإن الآخرين لا يزالون في حالة فرار. وتلتزم الحكومة بالقضاء على هذا التهديد. ونرفض أي ادعاء بأن هذه الانتهاكات يخطط لها على نحو متعمد ومنهجي.

وقد اتسمت علاقتنا مع السودان بمزيج من أوجه التعاون والتشاحن. ومجمل القول إن الجانبين يقران بعدم وجود أي بديل للسلام الدائم عدا الوئام والتعاون، بالنظر إلى تاريخنا المشترك. ولذلك السبب، قام رئيسنا كير مايارديت، على نحو مثير، بزيارة للخرطوم في وقت سابق من هذا الشهر، وأجرى مناقشات أخوية مع نظيره، عمر حسن البشير، رئيس السودان. واتفقا على تعزيز التعاون على جميع المستويات، بما في ذلك السماح بتدفق النفط بدون عوائق من جنوب السودان عبر السودان.

وندعو جميع الأطراف المتحاربة في السودان إلى إيجاد حل سياسي دائم للنزاع، الذي يشكل حالة أوجد لها اتفاق السلام الشامل علاجا عمليا. ونحث المجتمع الدولي على الاضطلاع بدور إيجابي مُعَزّز في تضييق الفجوة بين الطرفين. فالحرب الأهلية التي تدور رحاها حاليا في جبال النوبة ومناطق النيل الأزرق في السودان، فضلا عن دارفور، تسببت في تدفق اللاجئين على جنوب السودان، مما يثير قلقنا. وندعو إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية والإمدادات إلى اللاجئين. وبالنظر إلى ما نتفرد به من دراية ومعرفة وموقف باعتبارنا شركاء للخرطوم ورفاق سلاح سابقين في صفوف القوات المقاتلة في تلك المنطقتين، فضلا عما لنا من مصلحة في إحلال السلام على طول حدودنا الشمالية، فإن حكومة جنوب السودان يمكن أن تضطلع بدور وساطة بناء عند الاقتضاء.

وفيما يتعلق بأبيي، فإننا سنواصل التعاون مع جمهورية السودان على تنفيذ الاتفاق المتعلق بالوضع النهائي لأبيي من خلال الاستفتاء الذي حدد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ موعد إجرائه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقد وافق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ذلك الاقتراح باعتباره ”يمثل حلا عادلا ومنصفا وعمليا“. وهكذا، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل تنفيذ هذا الاقتراح بسرعة.

وتتسم حكومتنا الجديدة في جوبا بفعاليتها ووجوهها الجديدة وقلة عدد أعضائها بغية الحد من الإنفاق، لكنها واسعة من حيث شموليتها لأحزاب سياسية أخرى وأعضاء المجتمع المدني، حتى من ليس لديهم أي انتماء سياسي. وقد حظي التعديل الحكومي بتأييد وإشادة كبيرين في جميع أنحاء البلد، إذ أظهر استطلاع للرأي أجرته منظمتان – CRN و ST – تأييدا للفريق الجديد بنسبة ٨٤,٧ في المائة وتأييدا بنسبة ٩٢ في المائة لاختيار نائب رئيس الوزراء الجديد. وعلى الرغم من أن الكثيرين، بمن في ذلك أصدقاؤنا، شككوا في قدرتنا على الإدارة السلمية لعملية سياسية بسيطة كالتعديل الحكومي، فإن للدعم المحلي دلالة كبيرة.

وجدول أعمالنا الفوري للمرحلة الجديدة، وهو ما نسميه المرحلة ٢، هو تحسين الرعاية الصحية والتعليم والطرق وشبكة الكهرباء ونوعية الحياة. ونحن عازمون على اجتثاث الإفلات من العقاب والفساد، وهما ظاهرتان تعصفان بدول ما بعد النزاع، أينما كانت، ويمكن أن تعرقل كل جهودنا وأن تقوض عزمنا على النجاح. وانطلاقاً من عزمها على مكافحة الفساد وإرساء معايير جديدة، حذفت حكومتنا ١٦٠٠٠ من ”الأسماء الوهمية“ التي اكتشفت وجودها في كشوف مرتبات الشرطة. ونقوم بممارسة مماثلة بالنسبة للقوات المسلحة والقوات المنظمة الأخرى.

ختاماً، أود أن أكرر أننا سنظل ثابتين في رؤيتنا لبلد يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه – بلد ينمو في أمن وفي ظل سيادة القانون وحقوق الإنسان، ويتقدم إلى الأمام صوب العدالة والازدهار. وأتقدم بخالص شكري لشركائنا وأصدقائنا الكثيرين على دعمهم المتواصل. ونتطلع إلى المستقبل واثقين مما يمكن أن نحققه معاً، كشعب يخرج من التهميش ومن معاناة الحرب الأهلية.

وعلى هذه المنظمة أن تضاعف جهودها لرعاية ومساندة عضوها الجديد، جنوب السودان، اقتصادياً وفي عزمه على وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ومن المهم للأمم المتحدة أن ترصد وتعزز التنفيذ الكامل لاتفاقات التعاون التي تم التوصل إليها بين جنوب السودان والسودان ترسيخاً لعلاقات الوئام والتعايش السلمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية جنوب السودان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جيمس واني ليغا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

خطاب السيد نيكولا تيانغاي، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير المالية والميزانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير المالية والميزانية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطحب السيد نيكولا تيانغاي، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير المالية والميزانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد نيكولا تيانغاي، رئيس الوزراء في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد تيانغاي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): الموضوع المختار للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة هو ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تعثر نتيجة للأزمة التي نجتازها. لذلك، سوف أكرس بياني بالكامل للأوضاع السائدة في بلدي.

في الوقت الذي يجتمع فيه قادة الدول هنا في نيويورك لتشاطر شواغلهم في عالم يشهد من العنف والكراهية والفقر المدقع والنزاعات المسلحة أكثر من أي وقت مضى، وجيل بائس يعيش في معاناة لا توصف، يتعين علي أن أدي مهمة صعبة من على هذا المنبر الرفيع في الأمم المتحدة بصفتي رئيس الوزراء ورئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، متحدثاً عن المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب في بلدي، الذي يبدو أن المجتمع الدولي قد نسي معاناته.

في البداية، نود أنا ووفدي أن ننقل للسيد جون و. آش خالص التهنئة على انتخابه كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. كما أعرب عن التقدير للعمل الممتاز الذي

أنجز تحت قيادة سلفه، السيد فوك يريمتش. وفضلاً عن ذلك، أود أن أعرب عن أسمى آيات الامتنان للأمين العام بان كي – مون على نشاطه وروحه العملية، ولا سيما على الاهتمام الخاص الذي يوليه لبلدي وشعبه باستمرار.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بتحية واجبة لرؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، التي ما فتئت تقدم العون لبلدي الذي يعاني من أزمات عديدة، وللأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وفرنسا على دعمهم المستمر لجمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الأوقات العصيبة. وأتوجه بالشكر، أيضاً، لحكومة الولايات المتحدة التي تقف إلى جانبنا في مقاومة جيش الرب للمقاومة الذي يقوده جوزيف كوني.

لقد بلغتنا الأنباء المروعة للهجوم الإرهابي الذي شهدته نيروبي ونحن نجتمع هنا في نيويورك. وبلدي يدين ذلك الهجوم وغيره من الهجمات الخرقاء ويعرب عن تعازيه للأسر المنكوبة وللشعب الكيني.

إن المأساة التي يعيشها الشعب السوري لأكثر من عامين تتطلب عملاً من جانب المجتمع الدولي. واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين أمر يجب إدانته بشدة. ولذلك، يؤيد بلدي الإجراءات الجارية لتفكيك الترسانة الكيميائية في سوريا، مع التركيز على حل دبلوماسي لتلك الأزمة.

وإذ تحظى أفريقيا بهذا الشرف المريب لتميزها بأعمال العنف من كل نوع التي تشهدها، فما زالت لدى القارة أسباب تبعث الأمل. فقبل أيام قليلة، انتخب السيد إبراهيم بوبكر كيتا رئيساً لمالي، ذلك البلد الذي عانى من أزمة قوضت وحدته الوطنية. ونتوجه للسيد كيتا بأحر التهانئ والتشجيع المتواصل في جهوده من أجل إعادة السلام وإرساء الديمقراطية في بلده.

وفي خلال نصف القرن من الاستقلال، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى سلسلة من الأزمات السياسية والعسكرية الدورية أدت إلى تغيير مستمر في الأنظمة السياسية. وأفضت هذه العقود من الأزمات المتكررة إلى حالة من عدم الاستقرار المستمر، مما أدى بدوره إلى تداعي سلطة الدولة. والأسباب المحلية النشأة لهذه الحالة تعزى إلى هشاشة الدولة، والافتقار للحوار السياسي، وعدم احترام الالتزامات المتعلقة بإدارة الشؤون العامة، ورفض التخلي عن السلطة والنزعة القبلية والمحسوبية وسياسات الإقصاء. وفضلاً عن ذلك، هناك الآن ظاهرة لم يسمع عنها في جمهورية أفريقيا الوسطى من قبل – وأقصد التوترات العرقية والدينية الحادة التي تذكرنا بالمآسي التي شهدتها بلدان أفريقية أخرى.

وتعزى الأسباب الخارجية إلى الآثار الجانبية للأزمتين في دارفور وليبيا، علاوة على الصراع الذي طال أمده في السودان، والذي أدى إلى استقلال جنوب السودان. وتعزى تلك الأسباب الخارجية أيضا إلى الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى العناصر المتبقية من جماعات المتمردين التشاديين السابقين، والأنشطة الإرهابية لجيش الرب للمقاومة في جنوب شرقي البلد. وقد أدت تلك الاضطرابات المختلفة إلى تداول كمية كبيرة من الأسلحة العسكرية من جميع العيارات في جميع أنحاء البلد. وقد أعاقت تلك الأسلحة بشكل خطير الأمن والحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأسفرت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت ذبح السكان المدنيين، وعمليات الاختطاف، وعمليات الاغتصاب الجماعي وحالات الإعدام الجزافي والاغتصاب الجماعي، وأعمال الحرق المتعمد وسلب ونهب الممتلكات على نطاق واسع، بما في ذلك حرق المنازل الخاصة والمباني العامة ومخازن الحبوب، وتدنيس أماكن العبادة، وتدهور الموارد الطبيعية والحياة البرية.

وبالتالي، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات متعددة الجوانب تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لاستعادة أمن الأشخاص والممتلكات في جميع أنحاء البلد. ولا بد من توفير الحماية للفئات الضعيفة من السكان وتقديم المساعدة الإنسانية إليهم، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون. ويجب توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء إقليمنا. ونحن أيضا بحاجة إلى استعادة التماسك الاجتماعي والوئام الوطني. ويجب علينا إنعاش الاقتصاد وإدارة الأموال العامة وتنظيم الانتخابات العامة. ووفقا للالتزامات التي تم التعهد بها لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإن الحكومة تخطط لتهيئة الظروف المؤاتية لاستعادة السلام والأمن والنظام الدستوري بحلول عام ٢٠١٥.

ويتمثل الهدف الذي ينبغي الوصول إليه في نهاية فترة الانتقال السلمي – والذي يتطلع إليه جميع المواطنين في جمهورية أفريقيا الوسطى– في بناء بلد يكفل فيه السلام والأمن في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونتمكن فيه من القيام بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة ناجحة، فضلا عن إجراء انتخابات حرة وشفافة وموثوقة على نحو يكفل تنصيب سلطات شرعية في البلد. وفي إطار الامتثال للالتزامات التي تعهدنا بها في اتفاق ليبرفيل المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإعلان إنجمينا الصادر في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ – برعاية رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – أنشأنا مؤسسات انتقالية، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية التي أخذنا في تشكيليها بالاعتبار الواجب للتوازن الجغرافي والسياسي. وأنشأنا المجلس الانتقالي الوطني، بصفته هيئة تأسيسية وتشريعية انتقالية. واعتمدنا أيضا ميثاقا دستوريا انتقاليا، علاوة على اعتماد قانون متعلق بتنظيم المحكمة الدستورية الانتقالية. وفي السياق نفسه جرى تعيين أعضاء المحكمة، فضلا عن أدائهم اليمين. وعيّن أيضا رئيس الدولة الذي أدى اليمين بدوره الآن. وستنشأ المؤسسة الأخيرة: مجلس الاتصالات في القريب العاجل. وستتولى الهيئة الوطنية للانتخابات المتوقع إنشاؤها في الأيام القادمة مهمة تنظيم الانتخابات المقبلة.

ولا نزال نسعى إلى إعادة إنشاء قوات دفاعنا الوطني بمساعدة من المجتمع الدولي. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا استوفيت بعض الشروط الأساسية، علاوة على تصدي رئيس الدولة ورئيس حكومة الوحدة الوطنية لهذه المهمة الصعبة للغاية.

ففي أعقاب أعمال العنف والقتل والنهب التي وقعت في الحيين السكنيين بيورابي وبوينغ في مدينة بانغي، اتخذت التدابير اللازمة لمنع عناصر سيليكا من الحفاظ على النظام. والآن تقع تلك المهمة على عاتق قوات الدرك والشرطة فحسب. وجرت مراسم الاحتفال بالمصالحة التي تمت بين ضباط القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وضباط جماعة سيليكا المتمردين في السابق. وجرى أيضا حل ائتلاف جماعة سيليكا، في حين نواصل السعي إلى إيجاد دينامية لإدماج عناصر ذلك الائتلاف في صفوف القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بإنشاء الثكنات اللازمة لعناصر ائتلاف سيليكا السابقين، فقد أنشئ ١٥ موقعا في المقاطعات من أجل جمع تلك العناصر المتمردة في السابق من أجل تحديد هوياتهم ونزع أسلحتهم، بل وربما اختيارهم للانضمام إلى الجيش. وفي حين تتواصل الجهود في ذلك الاتجاه، فقد نشبت حالات جديدة للعنف في مقاطعتين محددتين من المقاطعات في البلد: هما بوسانغوا وبوكا، وشملت اشتباكات بين عناصر سيليكا السابقين، وجماعات الدفاع الذاتي المنظمة، التي تدعي أنها من أنصار الرئيس السابق، وأنها تسعى إلى استعادة السلطة. وأثناء تلك الاشتباكات تعرضت بعض الأسر المسلمة لأعمال القتل

الوحشي، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ عناصر سيليكا السابقين بأعمال انتقامية ضد السكان المسيحيين والمدنيين الأبرياء.

وعليه، اتخذ رئيس الدولة – عبر التنسيق مع حكومة الوحدة الوطنية – ١٠ تدابير ترمي إلى تعزيز الأمن وتتمثل في: تعيين وزير الأمن من المجتمع المدني لتولي رئاسة وزارة الأمن العام، إلقاء القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم العنف والنهب في أحياء مدينة بانغي المعنية، وإصدار أحكام بسجن ١٦ من الأفراد السابقين في ائتلاف سيليكا تصل مدتها إلى ثماني سنوات، الأمر الذي أظهر عزم الحكومة على مكافحة الإفلات من العقاب، تكليف قوات الشرطة والدرك وحدهما بالقيام بجميع العمليات الأمنية، وضع قوات الدرك والشرطة تحت إدارة وزارة الأمن العام كي يصبح ممكننا تقاسم الأيدي العاملة والموارد المادية على نحو يكفل توفير الأمن في جميع أنحاء الإقليم بطريقة فعالة، وتفكيك ائتلاف سيليكا السابق وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، واستبعاد عناصر سيليكا من مراكز الشرطة والمنازل الخاصة والمباني الإدارية بهدف استعادة الأمن في جميع أنحاء الإقليم، واستئناف خدمات الشرطة في المناطق التي احتلتها عناصر سيليكا في السابق لفترة طويلة، نتيجة للإفراج عن الأشخاص الذين تحتجزهم فيها تلك العناصر، وإطلاق العمليات الرامية إلى نزع سلاح عناصر سيليكا السابقين الذين رفضوا الإقامة في الثكنات المحددة لهم، ونقل نحو ١ ٢٠٠ من عناصر سيليكا السابقين إلى موقعين في مقاطعتي سيبوت وبوسيمبيليه، ريثما يكتمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشروع رئيس الدولة في إجراء حوار اجتماعي من خلال عقد اجتماعات مع مختلف القطاعات من السكان، وخصوصا مع ضحايا عناصر سيليكا السابقين.

إن تقرير الأمين العام (S/2013/470) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يرسم صورة قاتمة للغاية تسودها الفوضى العارمة عن الحالتين الإنسانية والأمنية، تشير إلى واقع الحياة اليومية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، فمنذ وقت مبكر من آب/أغسطس، أدت المواجهات المسلحة في المنطقة الشمالية الغربية من البلد إلى تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة بدرجة كبيرة، حيث وقعت اشتباكات بين عناصر سيليكا السابقين الذين يؤيدون الرئيس السابق، وجماعات الدفاع عن النفس. ومن المهم أن نلاحظ أن الحالة الإنسانية في الوقت الحاضر كارثية للغاية. فهناك نحو ٤,٦ ملايين من سكان أفريقيا الوسطى من المتضررين من تلك الأزمة. ويشمل ذلك جميع الأشخاص في بلدنا. وهناك ما يقرب من ١,٦ مليون من المشردين داخليا، وهم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة، علاوة على ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ من الأطفال الذين يواجهون خطر الموت من سوء التغذية.

وهناك حوالى ٦٢ ٠٠٠ شخص لجأوا إلى البلدان المجاورة، بمن فيهم أساسا ٤٠ ٥٠٠ شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثمة ما لا يقل عن ٦٥٠ ٠٠٠ طفل غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة. وأكثر من ٤٨٤ ٠٠٠ شخص، أو ١٠,٦ في المائة من سكاننا، يواجهون وضعا خطيرا جدا بسبب انعدام الأمن الغذائي. وتم تجنيد قرابة ٣ ٥٠٠ طفل في الجماعات المسلحة. ويوجد ما يزيد على ١٣ ٧٠٠ شخص ممن يتناولون الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية معرضين للخطر بسبب عدم تمكنهم من متابعة علاجاتهم، نظرا لإمكانية حدوث انقطاع في سلسلة الإمداد. وتعمل في البلد نسبة تقل عن ٢٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية. هذا هو الوضع الإنساني الناجم عن انعدام الأمن.

إزاء هذه الخلفية، شرع المجتمع الدولي الآن في الاسراع إلى مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى. وبناء على ذلك، هناك ٣ ٦٥٢ من الأفراد العسكريين والمدنيين سوف يشكلون بعثة

الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة أفريقية. وسوف تتسلم زمام الأمور من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ما فتئت موجودة في البلد لعدة سنوات تحت تسميات مختلفة.

وبالنيابة عن بلدي، أود أن أعرب عن تقديري وشكري للكاميرون، والكونغو، وغابون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، وهي في الوقت الراهن البلدان الوحيدة التي تساهم بقوات في هذه القوة. ويحدونا الأمل أن تحذو البلدان الأفريقية الأخرى حذوها؛ وأعلم أن بوروندي تستعد لإرسال كتيبة قوامها ٤٥٠ جنديا.

وآمل أن أرى المجتمع الدولي يضاعف جهوده ويستمر في دعمه لجمهورية أفريقيا الوسطى فيما تسعى إلى تحقيق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، أشير إلى النداء العاجل الصادر عن العديد من الدول لزيادة مشاركة الأمم المتحدة في حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا النداء الذي يأخذ في اعتباره أن جمهورية أفريقيا الوسطى هي دولة متداعية، هو بالنسبة إلينا طلب لمساعدة شعب في خطر، وبادرة تضامن قوية. لذلك، ينبغي لبعثة الدعم الدولية أن تسارع إلى العمل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وتتسلم زمام الأمور من القوات المتعددة الجنسيات السابقة التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

ونظرا لدرجة العنف، ومدى الخراب، تحتاج القوة المتعددة الجنسيات الجديدة إلى ولاية واضحة وقوية من مجلس الأمن بغية توفير الأمن وإحلال السلام في البلد وحماية المدنيين. ومع ذلك، من واجب المجتمع الدولي أيضا توفير الموارد المالية والمادية واللوجستية اللازمة لمجابهة التحديات العديدة التي يواجهها بلدي. والتحديات غنية عن البيان وهائلة. فبالإضافة إلى توفير الأمن في البلد، إن تنظيم الانتخابات، واستعادة الإدارة، وإنشاء الأجهزة القضائية، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي هي أمور تشكل جميعها جزءا من خارطة الطريق التي وضعت في ليبرفيل.

وهذه الضرورات تتعلق بموضوعنا خاصة الآن مع اقتراب موسم الأمطار ووجود شعبنا في حالة من العوز التام. فالوضع الإنساني الحرج أصلا آخذ في التفاقم، كما يتضح من العدد الكبير للأشخاص المشردين داخليا – بين ١,٥ مليون و ١,٦ مليون نسمة. ومن المحتمل لانتشار الأسلحة في بانغي وتدهور الوضع الإنساني والاجتماعي أن يهددا نجاح العملية الانتقالية. ونظرا لهذا الكم الهائل من المشاكل، يتعين على حكومة الوحدة الوطنية أن تحدد الأولويات الأمنية والإنسانية والمتعلقة بالميزانية والسياسة العامة.

وإذا أردنا أن ننجح في تحقيق الاستقرار وإحلال السلام في البلد، علينا وضع برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلينا أن نعيد التفكير في كيفية إصلاح قطاع الأمن، لأن الأمن يشكل حجر الزاوية في العملية الانتقالية، وفي الحاجة إلى اتباع نُهُج ابتكارية باتت أكبر الآن من أي وقت مضى. ولن نتمكن من مواجهة تلك التحديات إلا إذا حصلنا على أربعة أنواع من المساعدة: المالية والتقنية والمادية والإنسانية. وثمة ضرورة لأن يدعم شركاؤنا عمليتنا الانتقالية، وتوفير الدعم العاجل للميزانية، ومساعدتنا بما يتحلون به من خبرة.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تتيح لي مرة أخرى فرصة التماس المؤسسات الدولية أن تلتزم بتقديم دعم قوي وخبرة عالية الجودة بطريقة منسقة ومستكملة ومتماسكة وشفافة. والفشل في إنجاز العملية الانتقالية سيجعل من المستحيل حكم بلدنا، مما سيؤدي حتما إلى وجود منطقة رمادية في قلب القارة الأفريقية.

هناك بالفعل عدة جماعات مسلحة أجنبية في بلدنا. فجيش الرب للمقاومة، الذي ما فتئ موجودا في جنوب

شرقي البلد منذ عام ٢٠٠٨، قتل عدة مئات من الأشخاص، واغتصب عشرات النساء، واختطف آلاف الأطفال، وأحرق قرى بأكملها. وهناك منطقة فاكاغا وقد اخترقها الذين يقومون بالإتجار والصيد على نحو غير مشروع ويأتون من البلدان المجاورة، بما في ذلك السودان. وفي حالة انهيار دولة أفريقيا الوسطى، يمكن لشبكات إجرامية وإرهابية جديدة أن تستقر في البلد وتزعزع الاستقرار في المنطقة بأسرها. وفي حين أن الاستقرار في وسط أفريقيا يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي، يجب أن يتخطى هذا القلق الحد الأدنى من ردود الفعل والالتزامات التي تعوزها الحماسة، وهما سمتان غالبا ما يتصف بهما الدعم الدولي لعملية الانتقال السياسي.

وأذكر أن السيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة كريستالينا جورجيفا، المفوضة الأوروبية للتعاون والمساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات على الصعيد الدولي، جاءتا إلى بلدي في تموز/يوليه ٢٠١٣ وزارتا السكان المدمرين في مدينة كاغا باندورو. وعندما عادتا إلى بانغي، أخبرتاني بما شهدتاه من مناظر تدمي لها القلوب. لقد قابلتا امرأة فقدت كل أمل وسألتهما لماذا تخلى العالم عن بلدها. وصرخت هذه الناجية بألم قائلة، ”لا تتخلوا عنا.“ إن صوتها هو صوت ملايين آخرين في جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يطلبون المساعدة.

قد تكون الأزمة في بلدي أزمة وطنية، ولكن الحل في أبعاده الأربعة – العسكري والأمني والإنساني والمالي – يجب أن يكون حلا دوليا. ليس هناك بديل قصير الأجل من مشاركة المجتمع الدولي مشاركة كاملة في إنقاذ جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد قال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في باماكو بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر

”عندما يتم دوس القانون، وعندما يتم ذبح النساء والأطفال، حينئذ يجب على المجتمع الدولي أن يهب ويظهر تضامنه“.

آن الأوان أن يهب المجتمع الدولي وينقذ جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد فعل ذلك لمالي؛ وليس هناك سبب يمنعه من فعل ذلك لبلدي.

لا يفهم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى هذا النوع من التضامن الدولي، الذي ينتهج قاعدة للتعامل مع بلد وأخرى للتعامل مع بلد آخر. ويتعين علينا الآن أكثر من أي وقت مضى العمل لمساعدة الشعوب المعرضة للخطر. يجب الآن أكثر من أي وقت مضى، حشد كل الوسائل التي استخدمت بالفعل في أماكن أخرى لتفادي ضرر لا يمكن إصلاحه. إن صرخة الاستغاثة التي وجهتها تلك المرأة الفقيرة من كاغا – باندورو إلى السيدة فاليري آموس، والسيدة كريستالينا جورجييفا، هي نفس صرخة الاستغاثة التي يوجهها ٤,٦ مليون في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المجتمع الدولي، ويتردد صدى هذه الصرخة رجاء أخير إلى ضميرنا العالمي. إذ تقع أمام أعيننا مأساة إنسانية تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. ويجلب كل يوم حصته من سفك الدماء، واغتصاب النساء، وخطف الأطفال وتشريد الملايين أو نفيهم.

لذا لا بد، الآن أكثر من أي وقت مضى، من اتخاذ إجراءات من أجل سكان بلدي المدنيين. وإذا لم نفعل شيئا الآن، فغدا سيكون الوقت متأخرا للغاية. وأمام التاريخ، لم يعد بإمكان المجتمع الدولي التخلي عن مسؤولياته السياسية والأخلاقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، رئيس الحكومة، وزير المالية والميزانية في جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نيكولا تيانغيه، رئيس الوزراء، رئيس الحكومة، وزير المالية والميزانية فيلجمهورية أفريقيا الوسطى، من المنصة.

خطاب السيد يوري ليانكا، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

اصطحب السيد يوري ليانكا، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بدولة السيد يوري ليانكا، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد يوري ليانكا (مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ السيد جون آشي من أنتيغوا وبربودا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأتمنى له كل التوفيق والنجاح في منصبه. وأنا على ثقة من أن اجتهاده وفطنته سيسهمان في جهودنا الرامية إلى مواجهة التحديات التي يواجهها عالم اليوم. كما أود أن أعرب عن تقديري لعمل السيد فوك يريميتش في رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وأقدم له أطيب تمنياتي لمزيد من النجاح في حياته المهنية. وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد بان – كي مون، على عمله الدؤوب بغية تعزيز السلام والأمن، وحقوق الإنسان والازدهار في بيئة عالمية مستدامة، فضلا عن جهوده لجعل هذه المنظمة أكثر شفافية وكفاءة.

وقبل أن أتناول النقاط الرئيسية في بياني، أود أن أتقدم بالتعازي إلى ضحايا الهجوم الغادر في كينيا.

إن الأمم المتحدة بصدد وضع خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من شأنها مواصلة لالتزامات الطموحة المنصوص عليها في إعلان الألفية (القرار ٥٥ /٢) وتعزيزها. ونرحب بافتتاح الحوار الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في وقت سابق من هذا الأسبوع باعتباره خطوة رئيسية نحو تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد عام ٢٠١٢ (القرار ٦٦ /٢٨٨). ونتوقع أن يعزز الحوار الرفيع المستوى تنفيذ الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – ألا وهي الازدهار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة – مع التزام الدول الأعضاء الراسخ بالإنجاز في تلك المجالات ذات الأولوية. ونشير إلى الجهد الضخم الذي اضطلعت به هذه المنظمة في الاتفاق العام الماضي في ريو على إطار واسع النطاق من أجل عالم يعمل بروح من التعاون نحو مستقبل مستدام، ونشعر بالتفاؤل بأن هذا الجهد سيسفر عن نتائج عاجلا وليس آجلا.

(تكلم بالفرنسية)

وبالنسبة لجمهورية مولدوفا، تعد التنمية المستدامة السبيل الوحيد لضمان حياة كريمة لشعبنا. ويترتب على ذلك ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية وحل مشاكل أمن الطاقة مع كفالة بيئة إيكولوجية سليمة وما فتئت حكومتي تعمل جاهدة بغية تحقيق تلك الغايات، جنبا إلى جنب مع شركائها الدوليين المعنيين، لا سيما الاتحاد الأوروبي، مما يمنحنا نقطة مرجعية لسياساتنا الوطنية. ونحن مقتنعون بأنه يمكن للإرادة السياسية، والمساعدة المتبادلة والشفافية في كل مسألة هامة إحداث تغيير إيجابي كبير بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية وكذلك للاقتصادات الفقيرة. ونؤكد من جديد أن المسائل مثل القضاء على الفقر، وحقوق الإنسان والتسامح، والحصول على التعليم الجيد بدون تمييز بين الجنسين، وتوفير وظائف لائقة للجميع والمحافظة على الطبيعة والتنوع البيولوجي ينبغي أن تكون لها أولوية خاصة في خطة الأمم المتحدة للتنمية في السنوات القادمة.

كما يعد التعاون بين القطاعات مسألة رئيسية، ولهذا يتعين على الشركاء الدوليين ومجتمع المانحين، بما في ذلك

القطاع الخاص والمجتمع المدني، العمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والحكومات من أجل تعبئة الموارد اللازمة واستخدامها في المشاريع المستهدفة الموجهة نحو نتائج محددة فضلا عن الاستثمارات في المجالات الأساسية.

كما أود أن أتطرق إلى مشاكل الهجرة والتحركات السكانية. وقد أقرت الأمم المتحدة أكثر من مرة أن الهجرة يمكن أن تعود بالنفع على تنمية بلدان المنشأ بقدر ما تفيد بلدان المقصد، إذا جرى تعزيز التعاون الدولي ووضع سياسات مناسبة. وهذا هو الحال مع جمهورية مولدوفا، حيث أسهمت الهجرة في استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة.

وفي الوقت ذاته، نعيش فترة من التغير الكبير الذي من المحتمل أن يؤثر على الجوانب الديموغرافية، والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لسكاننا. ولا يوجد أدنى شك أن الاستثمار في رأس المال البشري هو في الأساس سبيل للخروج من التقلبات الديموغرافية وشرط لا غنى عنه لتحقيق الازدهار لبلدنا، مع كفالة احترام حقوق الإنسان. هكذا نهدف إلى تقليل الترابط بين التنمية وتدفقات الهجرة وتهيئة بيئة مواتية تسمح بتنمية المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع منح مساعدات مالية مباشرة من ميزانية الدولة.

بيد أنني أود أيضا أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى الأمثلة الإيجابية المستمدة من شراكة التنقل بين جمهورية مولدوفا والاتحاد الأوروبي. وقد عززت تلك المبادرة قدرة الحكومة على صياغة سياسات الهجرة وتنفيذها، والوقوف على الأولويات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي وتطوير المبادرات التشريعية الاستراتيجية والمبتكرة، على أساس أفضل الممارسات. ويجب أن نواصل بالتأكيد بتلك الروح، وهي السبيل الوحيد للوصول إلى حلول مقبولة للطرفين بشأن الهجرة العادية والمنتشرة التي يمكن أن تحقق الفائدة لمواطنينا، مع كفالة حماية حقوق الإنسان وضمان الأمن الاجتماعي.

وأود هنا أن أذكر أحد أهم الإنجازات التي حققتها الجمعية العامة، وهو إقرار معاهدة تجارة الأسلحة، التي تمكنا من اعتمادها بعد عدة سنوات من المناقشات المكثفة والمفاوضات بشأن تنظيم تجارة الأسلحة في العالم.

لقد وقّعت جمهورية مولدوفا على معاهدة تجارة الأسلحة، ونأمل أنّ يعزز الإنفاذ السريع للمعاهدة شفافية تجارة الأسلحة ومشروعيتها على الصعيد العالمي. ويمكن للمعاهدة أن تكون خطوة عظيمة إلى الأمام في تحديد انتشار الأسلحة وتداولها غير المشروع، ولا سيما في المناطق الضعيفة والمناطق التي لا تحترم النظام الدستوري للدول ذات السيادة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة عن كثب مع شركائها الأوروبيين والدوليين، وبخاصة مع مكتب ألمانيا الاتحادي للاقتصاد والرقابة على الصادرات ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لاستعراض وتعديل التشريع الوطني المتعلق بالرقابة على الصادرات من البضائع المزدوجة الاستخدام، بغية اعتماد أفضل المعايير الدولية والاستفادة من أفضل خبرة دولية في هذا المجال.

وبصفة بلدي عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فقد أكمل الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، الذي نعتبره إحدى أفضل الممارسات لرصد وتقييم نتائج المؤسسات والآليات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، اتفقنا على تنفيذ التزامات جديدة لمواكبة التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

إنّ جمهورية مولدوفا ما فتئت تؤيد استعراضا لحالة حقوق الإنسان من جانب جميع البلدان والدول، وتعتقد أنه ينبغي لمجلس حقوق إنسان قوي وغير سياسي ومحايد أن يمارس نفوذا أوسع، ولا سيّما في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وأن يقدّم التوجيه بشأن تنفيذ أفضل الممارسات والمعايير في هذا المجال.

ويسرّ حكومة بلدي الإعلان عن الحلقة الدراسية الرابعة للبلدان الفرانكوفونية، المقرر عقدها في مطلع عام ٢٠١٤ في عاصمتنا كيشينيوف، لمناقشة نتائج الدروس المستفادة من الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل. ونأمل أن تسهم نتائج تلك الحلقة في النهوض بالاستعراض الدوري الشامل وتعزيزه وتحسينه، بصفته آلية متميزة لاستعراض ممارسات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

(تكلم بالإنكليزية)

إنّ جمهورية مولدوفا تسعى إلى برنامج إصلاحي مكثّف وشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتشريعية والديمغرافية والقضائية وسواها. ونحن ملتزمون التزاما ثابتا ببناء دولة مستندة إلى سيادة القانون والحكم الرشيد والشفافية والقابلية للمساءلة. ومن خلال هذه الجهود المضنية، ونحن بصدد التحولإلى دولة أقوى وشريكا دوليا أفضل، ويجب أن نواصل المضي قدُما.

وفي هذا الصدد، نفخر بأن نعلن أنّ الحكومة قد باشرت مسارا جديدا من التحديث التكنولوجي لتمكين الجمهور من الوصول المباشر إلى الخدمات الحكومية. وهدفنا هو جعْل جميع تلك الخدمات متاحة إلكترونيا لجميع المواطنين في أيّ وقت ومن أيّ مكان بحلول عام ٢٠٢٠، مستخدمين تكنولوجيات التواصل وأجهزته الحديثة مثل الحواسيب والهواتف المحمولة ومكاتب التسديد التفاعلية. وهذا النظام سيكافح الفساد، ويقلّص البيروقراطية غير الضرورية ويضمن الشفافية الحقيقية في العلاقة بين المواطنين والموظفين العموميين. وجمهورية مولدوفا أحد الروّاد في هذا المجال، وقد أثمرت جهودنا فعلا فوائد حقيقية لمواطنينا بتنفيذ فهرسنا الإلكتروني للخدمات العامة، والتواقيع الرقمية عبر الهواتف المحمولة وبوّابة الدفع الإلكتروني التابعة للحكومة وخدمات أخرى عديدة.

إنّ الخطة الإصلاحية الطموحة للحكومة وسياستها الخارجية موجَّهتان كلتاهما نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي لبلدنا – الاندماج الأوروبي. وقد اختتمنا في هذه المرحلة المفاوضات بشأن اتفاق الارتباط بالاتحاد الأوروبي وجزئه المكوِّن، اتفاق المنطقة التجارية الحرة العميق والشامل، وسيجري توقيع النصوص بالأحرف الأولى في مؤتمر قمة الشراكة الشرقية المقبل المقرر عقده في فيلنيوس في تشرين الثاني/نوفمبر. وجميع هذه الإجراءات – الارتباط السياسي بالاتحاد الأوروبي، والتقارب الاقتصادي ومنظور السفر المُعفى من التأشيرات لمواطنينا – تجعلنا أقرب إلى هدفنا النهائي، وهو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وتفتح آفاقا جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي في المنطقة.

في كل سنة، يلفت وفد بلدي انتباه الجمعية إلى مسألة النزاع الذي طال أمده في المنطقة الترانسدنيسترية، الذي أثّر على بلدي منذ الاستقلال. وبما أننا دولة تقدِّر التماسك والوحدة الوطنيين، فإنّ هذا النزاع تحدّ دائم يقوِّض جهودنا الإنمائية. والتسوية السياسية له وإعادة إدماج البلد هما أولويتنا الاستراتيجية. ونحن نتوخّى توحيد السكان من كلتا ضفّتَي نهر دنيستر حول أهداف مشترَكة وتوفير مستقبل أفضل لهم. كما أنّ ذلك يعني إزالة أحد التحديات الأساسية لأمننا الوطني وتنميتنا الاقتصادية ووئامنا الاجتماعي. وفي النهاية، إنّ حل النزاع الترانسدنيستري يعني ضمان حدود وطنية آمنة وفتح أفق جديد نحو الاستقرار وعلاقات مثمرة وثنائية ومنصفة مع جيراننا وشركائنا الدوليين.

إنّ السلام والحوار شرطان مسبقان أساسيان للحل السياسي لأيّ نزاع. وأود أن أؤكد أنه مضى حتى الآن أكثر من عقدين من السلام في المنطقة، ولن ندّخر جهدا للحفاظ على هذا السلام. ومولدوفا ملتزمة التزاما كاملا بالحوار عبْر جميع القنوات المتاحة. ولكن لتحقيق النتائج المنشودة، نحن

بحاجة ماسّة إلى الثقة في إطار عملية الحل وإلى المشاركة والالتزام الحقيقيين من الخارج. وإننا نؤيد مواصلة أنشطة بناء الثقة التي ما انفكّت جارية منذ عام ٢٠٠٧ بدعم من برنامج الأمم المتحدةالإنمائي والاتحاد الأوروبي، بهدف ردم الثغرات بين أصحاب المصلحة من كلا الجانبين وإشراك السلطات المحلية وأوساط الأعمال التجارية والمجتمع المدني

ورؤية حكومة جمهورية مولدوفا للحل النهائي للتراع واضحة وشاملة. أولا، أن حلاّ شاملا وعمليا يجب أن يقوم على أساس احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية. ونحن على استعداد للتوصل إلى حل توفيقي معقول بشأن وضع خاص للمنطقة ضمن إطار جمهورية مولدوفا، يوفّر للسكان من الضفة اليسرى مستوى مريحا ومضمونا من الحكم الذاتي في مجالات مختلفة من الحياة العامة. وينبغي أن يكون هناك مساحة دستورية واقتصادية ودفاعية داخل حدود مولدوفا المعترَف بها دوليا. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تبقى جمهورية مولدوفا دولة عاملة تُواصل التقدم على مسارها الأوروبي، وتبذل كل جهد لكي تتيح للسكان وأوساط الأعمال التجارية من كلتا الضفتين الاستفادة بالتساوي من شراكتنا الواسعة مع الاتحاد الأوروبي، وضمنه كما نأمل.

وعلى صعيد مسألة حلّ التراع، سنواصل السعي إلى الحلول بزخم متجدد بغية ضمان حرية التنقل، وشبكات النقل المحسَّنة والفرص الجديدة والحقيقية للأعمال التجارية على كلتا ضفتي دنيستر. كما أننا سنضاعف جهودنا لإقناع شركائنا ببدء المحادثات بشأن المسائل السياسية والأمنية، بما يشمل الوضع المستقبلي للمنطقة ضمن الحدود المعترَف بها لجمهورية مولدوفا. وفوق ذلك، سنسعى إلى تكثيف تفاعل إنفاذ القوانين وحفظ الاستقرار في المنطقة الأمنية، وإننا نؤكد مجددا موقفنا حيال ضرورة تحويل آلية حفظ السلام الراهنة إلى بعثة مدنية دولية.

إنّ تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان بالغ الأهمية لدينا. وتقرير خبير الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان في المنطقة الترانسنيسترية من جمهورية مولدوفا، السيد توماس هاماربيرغ، يقدّم خارطة طريق جيدة للأنشطة المشترَكة في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد موقفنا القديم ودعوتنا الثابتة إلى إتمام انسحاب القوات العسكرية والذخائر الروسية من أراضي جمهورية مولدوفا عملا بالالتزامات الدولية ذات الصلة.

في الختام، أود أن أعرب عن قناعة حكومتي بأن مستقبل المنطقة سيكون أكثر إشراقاً إذا ما وحدنا جهودنا في بناء بلد أقوى وموحد، ومنفتح على أوروبا وهي مكانه الطبيعي، ومفتوح على التنوع والتسامح والفرص الاقتصادية والسوقية. نحن متفائلون إذ بوسعنا تحقيق ذلك لأنه لا توجد رؤية أفضل يمكننا اعتناقها من أجل رفاه شعبنا وتوطيد دعائم دولتنا.

إن جمهورية مولدوفا تضع السلام والحوار الحقيقي البنّاء فوق أي هدف أو طموح سياسي. ونتابع بقلق شديد استمرار العنف في الشرق الأوسط ونستنكر إزهاق العديد جداً من الأرواح وضياع المستقبل، الأمر الذي ربما يعذب ضمير جيل بكامله وبشكل لا يمكن إصلاحه، ليس في مناطق الصراع فحسب، بل في العالم أجمع. ومشكلة أزمة اللاجئين في سوريا تعاظم من أخطار الحرب حيث شرد مئات الآلاف من الناس وهم يحاولون إنقاذ حياتهم والتماس السلم. لقد وفر بلدي الحماية لعدد من اللاجئين السوريين، ونسلم بالعبء الكبير الملقى على كاهل البلدان المجاورة لسوريا وغيرها من البلدان المستقبلة للاجئين. والعديد من البلدان في أوروبا تواجه ذلك العبء في سعيها إلى التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين وتقديم فرصة أفضل لهم للبقاء وتأكيد حقوقهم الإنسانية الأساسية. لقد حان الوقت لجميع الأطراف لأن تتراجع عن مواقفها وتعمل على إيجاد حل سلمي وتبني مستقبلا من أجل

شعوبها بدلاً من سعيها إلى تحقيق أهداف مارقة وخطرة وفي أحيان كثيرة مهلكة سياسياً.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل بأن تُفلح الدول الأعضاء خلال الدورة الحالية للجمعية العامة في التوصل إلى قرارات هامة بشان المسائل ذات الأهمية البالغة، من قبيل التنمية المستدامة، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان ومسائل كثيرة غيرها. إن وفدي منفتح وعلى استعداد لتقديم مساهمته بطريقة تعاونية وبناءة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد يوري ليانكا، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، من المنصة.

خطاب موتسواهي ثابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني في مملكة ليسوتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه السيد موتسواهي ثابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني في مملكة ليسوتو.

اصطُحب السيد موتسواهي ثابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني في مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد موتسواهي ثابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني في مملكة ليسوتو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ثابان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالتهنئة للسيد آش على انتخابه عن جدارة لمنصب رئيس الجمعية العامة. وأؤكد له دعم وفدي وتعاونه الكاملين خلال فترة رئاسته. أود أيضاً أن أثني على سلفه لما تحلى به من قيادة رائعة خلال الدورة السابقة.

مما لا شك فيه أن الأمم المتحدة من البدايات المتواضعة لمنظمة وليدة قبل أكثر من ستة عقود إلى أن توسعت توسعاً هائلاً في عدد أعضاءها اليوم، قد صمدت أمام اختبار الزمن. إن ما تحمله من قيمة بوصفها كياناً لا غنى عنه في تشكيل عالمنا المعاصر تمثل قضية مشتركة. ومن الجدير بالذكر أن الخطوات الواسعة التي قطعتها الأمم المتحدة أوصلت إلى التسوية السلمية للمنازعات، واستعادة الهدوء في العديد من البلدان من خلال عمليات حفظ السلام، وعملت على زيادة الوعي بحقوق الإنسان والقضاء على الأمراض. ومع ذلك، لا يزال يتعين فعل الكثير.

ما برح جزء كبير من العالم غارقاً في الفقر والمرض، بينما يكتنف الضعف السلام والأمن والاستقرار. وما فتئت التنمية الاقتصادية تمثل التحدي الأكبر في تاريخنا. وعندما دخلنا ألفية جديدة قبل ١٣ عاماً، اعتمدنا إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية لتركيز انتباه العالم على إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله. وعام ٢٠١٥، الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقترب بسرعة، ومع ذلك من الواضح أنه لم يُحرز تقدم كبير في تحقيق الأهداف في العديد من البلدان. وتشهد على تلك الحقيقة مشاركة الأمم المتحدة في مختلف العمليات استعداداً لحقبة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. في هذا السياق، نرحب بموضوع هذه الدورة ”خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥: تمهيد السبيل“.

إن إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة مؤتمر (ريو+٢٠) قد تمثلت في إطلاق عملية لوضع مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة التي يمكن أن تبني على الأهداف الإنمائية للألفية وتلتقي مع خطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥. ونلاحظ التقدم المحرز في ذلك الصدد، ونأمل في تأييد نص وروح الوثيقة الختامية لريو+٢٠ ”المستقبل الذي نصبوا إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨). ونأمل في سهولة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بينما نراعي أيضا حقيقة أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع.

إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا بد وأن تتحول إلى إطار عمل متكامل يبني على نجاحات وإخفاقات الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نتأمل في التجارب والعبر المستقاة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج التي تحققت والفرص التي فوتت. لقد حان الوقت لهذه الهيئة لكي تعمل معاً وتمارس مسؤوليتها الجماعية للانتهاء من هذا الهدف المشترك المتمثل في بلورة وتشكيل خطة تنمية شاملة تضع الناس في صميمها. وينبغي أن يكون هدفنا وضع خطة تنمية جديدة ترتكز على المساواة في السيادة بين جميع الدول وفي الوقت نفسه تُقر بتكافلها وقيامها بأدوار معززة بصورة مشتركة. لتحقيق ذلك، لا بد من أن تدعم جهودنا روحا جديدة من التضامن والتعاون والمساءلة المشتركة.

نرى أن من المهم بنفس القدر، إيلاء اهتمام خاص إلى مخاطر تغير المناخ على عالمنا المادي، وتدميرها للنظم البيئية، وكل ذلك يؤدي إلى تدهور الأرض ويساهم في تراجع الإنتاج الزراعي. والزراعة ركن أساسي في اقتصاداتنا الصغيرة. وللتصدي لذلك التحدي، يجب إيلاء الأهمية اللازمة للأمن الغذائي والزراعة في أي خطة تنمية متوخاة.

وبصورة مماثلة، فإن التنمية المستدامة في المناطق الجبلية يجب أن تكون مثلنا الأعلى. وبالنسبة لبلد مثل ليسوتو، تغطي الجبال ٦٠ في المائة من أراضيها، فإن التنمية المستدامة في المناطق الجبلية حتمية لبقاء الناس. والجبال مصدر قيم لمصادر المياه الغنية بالتنوع الإحيائي. والحالة هذه، ينبغي أن يكون الدعم الدولي لبرامج الحفظ وحماية النظم البيئية في المناطق الجبلية في صدارة خططنا.

لاتزال حالة السلم والأمن في العالم تتدهور تدريجياً وما برحت حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل تشكل تهديداً رئيسياً لبقاء البشرية. إن الخلاف الطائفي الواسع في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى وكراهية الأجانب من بعض التحديات الكبيرة للسلم العالمي. ومن المؤسف أن الخلافات لا تزال قائمة فيما بين الدول الأعضاء بشأن كيفية التغلب على تلك المشاكل.

مما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي الحالة في سوريا التي تشكل خطراً كبيراً ومتزايداً على السلم والأمن الدوليين. فما برح العديد من المدنيين ضحايا رئيسيين. وتتحمل النساء والأطفال والمسنين وطأة الصراع. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ليس عملاً بغيضاً فحسب بل جريمة ضد الإنسانية. وندينه بأقوى العبارات لأنه يهدد بتقويض القاعدة المتبعة لمناهضة استخدام الأسلحة الكيميائية والتي يتمسك بها المجتمع الدولي. ونرحب بالتقرير الجزئي لمفتشي الأسلحة الكيميائية التابعين للأمم المتحدة الذين يقومون حالياً بالتحقيق في استخدام تلك الأسلحة في سوريا، ونأمل بأن يواجه الجناة قوة القانون الدولي والعدالة الدولية.

ولدى الأزمة في سوريا إمكانية إغراق منطقة الشرق الأوسط بأكملها، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات عالمية. ونناشد المجتمع الدولي إيجاد حل عاجل ودائم للنزاع. وسواء كان في سوريا أو أي مكان آخر، لا بد من إخضاع مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية للمساءلة القانونية عن أعمالهم.

وأثبت التاريخ انه لا يمكن للمجتمعات الإنسانية أن تنعم بالتقدم بشكل سلمي ومنظم إلا اذا شاعت سيادة القانون. وظل الاقتناع بان السلام والعدالة مترابطان بشكل لا ينفصم يدعم دائما جهود الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن

الدوليين. وفعلا، تمثل المحكمة الجنائية الدولية، المنشأة في عام ١٩٩٨، منارة تدل على تلك الحقيقة البديهية. ويجب أن نستخدم المؤسسات، مثل المحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من المحاكم القانونية الدولية، باعتبارها انعكاسا لرفض المجتمع الدولي المتزايد للإفلات من العقاب ودليلا على وجود موجة متصاعدة لتأييد سيادة القانون. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى كفالة أن تكون تلك المؤسسات، مثل المحكمة الجنائية الدولية، محصنة بشكل كاف من التسييس. ولا بد من تجنب المحاكمات الإنتقائية.

ومضى عقد منذ بداية فكرة المسؤولية عن الحماية. بيد أن وضع ذلك المفهوم موضع التنفيذ لم يصبح واقعا. وكون جرائم الفظائع الجماعية لا تزال ترتكب في جميع أرجاء العالم تذكرة صارخة بانه حان الوقت لاتخاذ نهج جماعي نحو حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي أغلب الأحيان لا تقع الفظائع الجماعية بشكل تلقائي، ولكنها بدلا من ذلك جزء من عملية مخططة. وخلال الأعوام، تعلمنا الدرس الهام الذي مفاده أن المنظمة لا يمكن أن تقف موقف المتفرج حين تتعرض لتحدي اتخاذ إجراء وقائي. وللقيام بذلك العمل، ينبغي أن نحترس من سوء استعمال أو إساءة معاملة قاعدة المسؤولية عن الحماية بالتعدي على السيادة الوطنية أو تغيير الالتزام القانوني للدول الأعضاء نحو الامتناع عن استخدام القوة إلا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

وبدءا من القرن الافريقي ومرورا بمنطقة الساحل وانتهاء بجمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه القارة الأفريقية تصاعدا في الخروج على القانون والنزاعات. واذ نحتفل بيوبيل تشكيل منظمتنا للوحدة الأفريقية، فإننا نعقد العزم، باعتبارنا قادة أفريقيا، على انه يجب أن تفتح أفريقيا صفحة جديدة في المستقبل وان تخلص نفسها من النزاعات التي شوهت سمعتها وعرضت للخطر تنميتها. ونحن مصممون على بناء أفريقيا التي تنعم بالأمان والأمن والسلام من الآن فصاعدا.

ومع وجود الجماعات المتطرفة والكيانات الإرهابية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، لا يزال الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا للسلام العالمي والأمن والتنمية. ومرة أخرى برز إلى السطح الوجه القبيح للآفة في كينيا. ونحن ندين أعمال القتل الوحشية للناس الأبرياء في مجمع ويستغيت في نيروبي، التي ارتكبتها حركة الشباب. وقلوبنا ودعواتنا مع الأسر التي فقدت ذويها. ونعلم أن الحلول للمشاكل لا يمكن التوصل اليها بالوسائل العسكرية وحدها. ويتعين علينا أن نستثمر كثيرا في إنشاء نهج كلي ومتكامل يهدف، ضمن أمور أخرى، إلى تحسين التنمية الاقتصادية وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد.

وفي مواجهة التحديات العالمية العديدة القائمة في العالم اليوم، ينبغي أن يكون تعزيز إدارة أكثر فعالية للشؤون العالمية في صدارة جدول الأعمال العالمي. وعلينا نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نسعى سعيا جاهدا لتحسين كفاءة المنظمة الدولية وفعاليتها. وفي جهودنا لإصلاح الأمم المتحدة، يلزم التركيز، في جملة أمور، على تعزيز إخضاع المنظمة للمساءلة ومساءلة جميع أجهزتها وهيئاتها وبرمج الدول الأعضاء، بصرف النظر عن حجمها أو تأثيرها.

وسأكون مقصرا إن لم أعرب عن تضامني مع شعب كوبا على تحمله فرض الجزاءات للعديد من السنوات. كما نود أن نعرب تضامننا الثابت مع شعب الصحراء الغربية، الذي يرزح تحت نير الاستعمال لفترة أطول مما ينبغي. وفي السياق نفسه، نعرب عن دعمنا الثابت لشعب فلسطين. وبوصفنا بلدا صغيرا كان يحيط به نظام الفصل العصري لفترة قرن تقريبا، فإننا نتفهم الألم الذي يشعر به الآخرون الذين ما زالوا يرزحون في ذلك النوع من الحالات. وتمثل تلك الحالات تحديا يمكن لهذه

الهيئة أن تزيله من جدول أعمالنا بسهولة بمجرد القيام بالعمل الصحيح. وبروح التضامن الأخوي الحقيقي، نناشد هذه الهيئة إزالة المخلفات الأخيرة للقمع الاستعماري.

وفي الختام، لست بحاجة إلى التأكيد على أن شعوبنا لا تنظر بالضرورة إلى هذه المنظمة باعتبارها مرآة تعكس عالما منقسما ومضطربا. فهي بدلا من ذلك تتوق إلى إحراز التقدم وإيجاد الحلول للمشاكل التي تحاصر عالمها. وهي تريد أفكارا وقيادة وأملا ملموسا في المستقبل. وينبغي أن تجسد إجراءاتنا وقراراتنا مواضيع السلام والتنمية التي تتجاوز إلحاح اللحظة. ولا بد من التصدي للتحديات التي تواجهنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالصراحة واتخاذ القرار اللذين تفرضهما علينا جميعا الحالة الاقتصادية والسياسة العالمية الحالية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني في مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد توماس موتسواهي ثابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني في مملكة ليسوتو، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.